الأصل السادس
تقويم التراث بميزان الكتاب والسنة

obeikandl.com

الأصل السادس
تقويم التراث بميزان الكتاب والسنة

قال الإمام حسن البنا رحمه الله فى الأصل السادس من أصوله العشرين:

«وكل أحد يؤخذ من كلامه ويترك، إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، وكل ما جاء عن السلف رضوان الله عليهم موافقا للكتاب والسنة قبلناه، وإلا فكتاب الله وسنة رسوله أولى بالاتباع. ولكننا لا نعرض للأشخاص – فيما اختلف فيه – بطعن أو تجريح، ونكلهم إلى نياتهم، وقد أفضوا إلى ما قدموا».

هذا الأصل تفريع على الأصل الثانى الذى حصر مصدر المعرفة لأحكام الإسلام فى الكتاب والسنة.

حقائق ثلاث تضمنها هذا الأصل:

أما هذا الأصل فقد تضمن حقائق ثلاثة، تؤكد وتتمم ما جاء فى الأصل الثانى.

الأولى: نفى العصمة عن كل واحد فى الأمة، عدا رسول الله صلى الله عليه وسلم، بالغا ما بلغ مركزه فى العلم والصلاح، حتى لو كان صاحبا أو تابعا أو من أهل البيت. وعصمته ﷺ إنما هى فيما يبلغه عن ربه من الوحى المتلو وهو القرآن الكريم، أو غير المتلو، وهو السنة المبينة للقرآن كما أنه معصوم من اقتراف المعاصى، ولا سيما الكبيرة منها.

الثانية: وزن ما جاء عن السلف من أقوال وآراء وتصرفات، بالميزان الذى لا يخطىء: الكتاب والسنة. فما وافقهما قُبل، وإلا فهما أولى بالاتباع. وبعبارة أخرى: شرعية نقد التراث.

الثالثة: ألا نتجاوز نقد الآراء فى المسائل الخلافية إلى تجريح أصحابها، بل نكلهم إلى نياتهم، وقد أفضوا إلى ما قدموا.

وسنتحدث عن هذه الحقائق الكبيرة فى الصحائف التالية:

obeikandl.com

لا عصمة لغير رسول الله ﷺ :

أما الحقيقة الأولى، فقد دل الكتاب والسنة وإجماع الأمة على وجوب العمل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأصل الطاعة إنما هى لله عز وجل، باعتباره رب الناس، ملك الناس، إله الناس، فهو الذى خلقهم، وكرمهم، وأمدهم بآلائه التى لا تحصى، وأسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة، فمن حقه سبحانه أن يكلفهم ويأمرهم وينهاهم، بحكم ربوبيته لهم، وعبوديتهم له.

وأما طاعة رسوله عليه السلام، فذلك باعتباره المبلغ عن ربه ما أنزل إليه، والمبين له، فقد قال تعالى: ﴿ **يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته** ﴾ [المائدة:٦٧] ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾[النحل:٤٤].

وقال تعالى: ﴿ **مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ** ﴾[النساء:٨٠].

وقال تعالى: ﴿ **قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ** ﴾[آل عمران: ٣٢].

وقال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ** ﴾[النساء: ٥٩].

فأوجب طاعة الله ورسوله استقلالا، وأوجب طاعة أولى الأمر تبعا لطاعة الله ورسوله، سواء فسرنا أولى الأمر بـ(العلماء) كما قال غير واحد من السلف. أم فسرناهم بـ(الأمراء). فإنما يطاعون إذا أطاعوا الله ورسوله. وإنما الطاعة فى المعروف. فلا طاعة مطلقة إلا لله ولرسوله، ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق.

ولهذا كان صديق الأمة وأفضلها بعد نبيها أبو بكر رضى الله عنه يقول: إن رأيتمونى على حق فأعينونى، وإن رأيتمونى على باطل فسددونى، أطيعونى ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم.

ويقول عمر بعده: أيها الناس، من رأى منكم فىَّ اعوجاجا فليقومنى.

واتفق الجميع على أنه ليس أحد معصوما فى كل ما يأمر به، وكل ما ينهى عنه غير رسول الله ﷺ الذى لا ينطق عن الهوى، والذى لا يأمر إلا بحق وخير، ولا ينهى إلا عن شر وباطل.

ولم يزعم أحد من أئمة المسلمين أنه مبرأ من الخطأ، أو معصوم من الزلل، بل قالوا: هذا أحسن ما عندنا، أو ما قدرنا عليه، أو هو صواب يحتمل الخطأ أو غير ذلك، ونهوا الآخرين عن تقليدهم. كلهم قال ذلك دون استثناء. ومن هنا كانت العصمة منفية عن الجميع قطعا ويقينا لا شبهة فيه.

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن «المعز معد بن تميم» الذى بنى القاهرة، والقصرين: هل كان شريفا فاطميا؟ وهل كان هو وأولاده معصومين؟ وأنهم أصحاب العلم الباطن؟ وإن كانوا ليسوا أشرافا، فما الحجة على القول بذلك؟ وإن كانوا على خلاف الشريعة: فهل هم «بغاة» أم لا؟ وما حكم من نقل ذلك عنهم من العلماء المعتمدين الذين يحتج بقولهم؟ ولتبسطوا القول فى ذلك.

فأجاب: الحمد لله. أما القول بأنه هو أو أحد من أولاده أو نحوهم كانوا معصومين من الذنوب والخطأ، كما يدعيه الرافضة فى «الاثنى عشر» فهذا القول شر من قول الرافضة بكثير، فإن الرافضة ادعت ذلك فيمن لاشك فى إيمانه وتقواه، بل فيمن لايشك أنه من أهل الجنة: كعلى، والحسن، والحسين، رضى الله عنهم. ومع هذا فقد اتفق أهل العلم والإيمان على أن هذا القول من أفسد الأقوال، وأنه من أقوال أهل الإفك والبهتان، فإن العصمة فى ذلك ليست لغير الأنبياء عليهم السلام.

بل كان من سوى الأنبياء يؤخذ من قوله ويترك، ولا تجب طاعة من سوى الأنبياء والرسل فى كل ما يقول، ولا يجب على الخلق اتباعه والإيمان به فى كل ما يأمر به ويخبر به، ولا تكون مخالفته فى ذلك كفراً، بخلاف الأنبياء، بل إذا خالفه غيره من نظرائه وجب على المجتهد النظر فى قوليهما، وأيهما كان أشبه بالكتاب والسنة تابعه، كما قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا**

الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ منكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾[النساء: ٥٩] فأمر عند التنازع بالرد إلى الله وإلى الرسول، إذ المعصوم لا يقول إلا حقا. ومن علم أنه قال الحق فى موارد النزاع وجب اتباعه، كما لو ذكر آية من كتاب الله تعالى، أو حديثا ثابتا عن رسول الله ﷺ يقصد به قطع النزاع.

أما وجوب اتباع القائل فى كل ما يقول من غير ذكر دليل يدل على صحة ما يقول فليس بصحيح، بل هذه المرتبة هى «مرتبة الرسول» التى لا تصلح إلا له، كما قال تعالى: ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[النساء: ٦٥] وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾[النساء: ٦٤] وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾[آل عمران: ٣١] وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾[الأحزاب: ٣٦] وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[النور: ٥١].

وقال: ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقًا ﴾[النساء: ٦٩] وقال تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾[النساء: ١٣، ١٤] وقال تعالى: ﴿ رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾[النساء: ١٦٥] وقال تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾[الإسراء: ١٥] وقال تعالى: ﴿ لَئِنْ أَقَمْتُمُ

الصَّلاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُم﴾[المائدة: ١٢].

وأمثال هذه فى القرآن كثير، بيَّن فيه سعادة من آمن بالرسل واتبعهم وأطاعهم، وشقاوة من لم يؤمن بهم ولم يتبعهم، بل عصاهم.

فلو كان غير الرسول معصوما فيما يأمر به وينهى عنه، لكان حكمه فى ذلك حكم الرسول. والنبى المبعوث إلى الخلق رسول إليهم، بخلاف من لم يبعث إليهم. فمن كان آمرا ناهيا للخلق: من إمام، وعالم، وشيخ، وولىٍّ أمر غير هؤلاء من أهل البيت أو غيرهم، وكان معصوما: كان بمنزلة الرسول فى ذلك، وكان من أطاعه وجبت له الجنة، ومن عصاه وجبت له النار، كما يقول القائلون بعصمة علىٍّ أو غيره من الأئمة، بل من أطاعة يكون مؤمنا، ومن عصاه يكون كافرا، وكان هؤلاء كأنبياء بنى إسرائيل، فلا يصح حينئذ قول النبى ﷺ: «لا نبى بعدى».

وفى السنن عنه ﷺ أنه قال: «العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا إنما ورثوا العلم، فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر». فغاية العلماء من الأئمة وغيرهم من هذه الأمة أن يكونوا ورثة أنبياء.

وأيضا فقد ثبت بالنصوص الصحيحة والإجماع أن النبى ﷺ قال للصديق فى تأويل رؤيا عبرها: «أصبت بعضا، وأخطأت بعضا».

وقال الصديق: أطيعونى ما أطعت الله، فإذا عصيت الله فلا طاعة لى عليكم.

وغضب مرة على رجل فقال له أبو بردة: دعنى أضرب عنقه، فقال له: أكنت فاعلا؟! قال: نعم. فقال: ما كانت لأحد بعد رسول الله ﷺ.

ولهذا اتفق الأئمة على أن من سب نبيا قتل، ومن سب غير النبى لا يقتل بكل سب سبه، بل يفصل فى ذلك، فإن من قذف أم النبى ﷺ، قُتل، مسلما كان أو كافرا، لأنه قدح فى نسبه، ولو قذف غير أم النبى ﷺ ممن لم يعلم براءتها لم يقتل».

وكذلك عمر بن الخطاب كان يقر على نفسه فى مواضع بمثل هذه، فيرجع عن أقوال كثيرة إذا تبين له الحق فى خلاف ما قال، ويسأل الصحابة عن بعض السنة حتى يستفيدها منهم، ويقول فى مواضع: والله ما يدرى عمر أصاب الحق أو أخطأه. ويقول: امرأة أصابت، ورجل أخطأ.

ومع هذا فقد ثبت فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال: «قد كان فى الأمم قبلكم محدَّثون، فإن يكن فى أمتى أحد فعمر» وفى الترمذى: «لو لم أبعث فيكم لبُعث فيكم عمر» وقال: «إن الله ضرب الحق على لسان عمر وقلبه» فإذا كان المُحَدَّث الملهم الذى ضرب الله الحق على لسانه وقلبه بهذه المنزلة يشهد على نفسه بأنه ليس بمعصوم، فكيف بغيره من الصحابة و غيرهم الذين لم يبلغوا منزلته؟!

فإن أهل العلم متفقون على أن أبا بكر وعمر أعلم من سائر الصحابة، وأعظم طاعة لله ورسوله من سائرهم، وأولى بمعرفة الحق واتباعه منهم، وقد ثبت بالنقل المتواتر الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر» روى ذلك عنه من نحو ثمانين وجها، وقال على رضى الله عنه: لا أوتى بأحد يفضلنى على أبى بكر وعمر إلا جلدته حد المفترى. والأقوال المأثورة عن عثمان وعلى وغيرهما من الصحابة كثيرة.

بل أبو بكر الصديق لا يحفظ له فتيا أفتى فيها بخلاف نص النبى ﷺ، وقد وجد لعلى وغيره من الصحابة من ذلك أكثر مما وجد لعمر.

وكان الشافعى رضى الله عنه يناظر بعض فقهاء الكوفة فى مسائل الفقه، فيحتجون عليه بقول علىّ، فصنف كتاب «اختلاف علىّ وعبد الله بن مسعود» وبين فيه مسائل كثيرة تركت من قولهما، لمجىء السنة بخلافها.

وصنف بعده محمد بن نصر المروزى كتابا أكبر من ذلك، كما ترك من قول علىّ رضى الله عنه أن المعتدة المتوفى عنها إذا كانت حاملا فإنها تعتد أبعد الأجلين، ويروى ذلك عن ابن عباس أيضا.

واتفقت أئمة الفتيا على قول عثمان وابن مسعود وغيرهما فى ذلك، وهو أنها إذا وضعت حملها حلت، لما ثبت عن النبى ﷺ: أن سبيعة الأسلمية كانت

قد وضعت بعد وفاة زوجها بليال، فدخل عليها أبو السّنابل بن بَعْكَك، فقال: ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر، فسألت النبى ﷺ عن ذلك؟ فقال: «كذب أبو السنابل. حَلَلْتِ فانْكِحِي» فَكَذَّب النبى صلى الله عليه وسلم من قال بهذه الفُتْيَا.

وكذلك المفوضة التى تزوجها ومات عنها ولم يُفْرَضْ لها مهرٌ قال فيها علىّ وابن عباس: إنها لا مهر لها، وأفتى فيها ابن مسعود وغيره: أن لها مَهْرَ المِثْل، فقام رجل من أشجع، فقال: «نشهد أن رسول الله ﷺ قضى فى بِرْوَع بنت واشق بمثل ما قضيت به فى هذه». ومثل هذا كثير.

وقد كان على وابناه وغيرهم يخالف بعضهم بعضا فى العلم والفتيا، كما يخالف سائر أهل العلم بعضهم بعضا، ولو كانوا معصومين لكان مخالفة المعصوم للمعصوم ممتنعة، وقد كان الحسن فى أمر القتال يخالف أباه ويكره كثيرا مما يفعله، ويرجع على رضى الله عنه فى آخر الأمر إلى رأيه، وكان يقول:

لئن عجزت عجزة لا أعتذر ... سوف أكيس بعدها وأستمر

وأجبر الرأى النسيب المنتشر

وتبين له فى آخر عمره أن لو فعل غير الذى كان فعله لكان هو الأصوب! وله فتاوى رجع ببعضها عن بعض، كقوله فى أمهات الأولاد، فإن له فيها قولين «أحدهما» المنع من بيعهن. «والثانى» إباحة ذلك. والمعصوم لا يكون له قولان متناقضان، إلا أن يكون أحدهما ناسخا للآخر.

وقد وصَّى الحسن أخاه الحسين بأن لا يطيع أهل العراق، ولا يطلب هذا الأمر، وأشار عليه بذلك ابن عمر وابن عباس وغيرهما ممن يتولاه ويحبه، ورأوا أن مصلحته ومصلحة المسلمين ألا يذهب إليهم، ولا يجيبهم إلى ما قالوه من المجىء إليهم والقتال معهم، وأن كان[1] هذا هو المصلحة له وللمسلمين، ولكنه رضى

---

(١) أرى أن كلمة (كان) هذه مزيدة وتفسد المعنى.

الله عنه فعل ما رآه مصلحة، والرأى يصيب ويخطى. والمعصوم ليس لأحد أن يخالفه، وليس له أن يخالف معصوما آخر، إلا أن يكونا على شريعتين، كالرسولين، ومعلوم أن شريعتهما واحدة. وهذا باب واسع مبسوط فى غير هذا الموضع.

«والمقصود» أن من ادعى عصمة هؤلاء السادة، المشهود لهم بالإيمان والتقوى والجنة: هو فى غاية الضلال والجهالة، ولم يقل هذا القول من له فى الأمة لسان صدق، بل ولا من له عقل محمود. انتهى.

اعتراض بالاحتجاج بقول الصحابى:

قد يعكر على هذا الأصل – وهو عدم عصمة من عدا الرسول الكريم – مذهب من يرى أن (قول الصحابى) حجة فى الشرع، يؤخذ منه الدين، كما يؤخذ منه الحديث النبوى. وهذا يقدح فى الأصل المذكور.

ونود هنا: أن نشير إلى جملة أمور:

أولها: أن جمهور الفقهاء والأئمة لا يرون قول الصحابى حجة.

ثانيا: أن الذين يرون الاحتجاج بقول الصحابى، لا يحتجون به لذاته، وأنه قول معصوم، وإنما يحتجون به من حيث دلالته على السنة، فإن الصحابة شاهدوا التنزيل، وعاشوا فى حجر النبوة، وعرفوا من الدين ما لم يعرفه غيرهم، مع سلامة الفطرة، وأصالة العربية عندهم. فهم أولى بفهم حقائق الدين من غيرهم.

كذلك قالوا فى سنة الخلفاء الراشدين: إنما أمرنا باتباعها، لأنها تسير فى ضوء السنة النبوية، لأنهم أعرف الناس بها، وأحرصهم على اتباعها.

والذى نرجحه أن قول الصحابى فى ذاته ليس حجة، وإن كان لا ينبغى إسقاط اعتباره فى الجملة، ولكنه ليس دليلا شرعيا مستقلا، لأن الصحابة قد اختلفوا فيما بينهم فى قضايا كثيرة، ورد بعضهم على بعض، مما يدل على أن رأيهم إنما هو رأى بشرى محض.

ولا يستثنى من ذلك إلا ما قالوه مما يراه الصحابى مما لا مجال للرأى فيه،

فيكون له حكم الحديث المرفوع. وإن كان كثير من تطبيقات هذه القاعدة لا يسلم بأنه لا مجال فيه للرأى.

مثل قول عائشة: لا يبقى الحمل فى بطن أمه أكثر من سنتين ول بفركة مغزل.

وقول ابن مسعود: أقل الحيض ثلاثة أيام.

وقول ابن عباس: من ترك نسكا فعليه دم.

فمن العلماء من اعتبر ذلك فى حكم المرفوع، ومنهم من لم يعتبره، وهو الراجح فيما رأى، فقد يقول الصحابى ذلك بناء على ما يسمع من الناس، أو على رؤية خاصة عنده أو غير ذلك.

وكذلك رأى الحاكم أبو عبد الله أن قول الصحابى فى التفسير بمثابة المرفوع، وهذا لا يسلم له على إطلاقه.

وينبغى لنا هنا أن ننقل ما ذكره الشوكانى فى (إرشاد الفحول) فى هذه القضية، ففيه تلخيص جيد، وترجيح مقبول.

أقوال العلماء كما ذكرها الشوكانى فى إرشاد الفحول:

قال الشوكانى رحمه الله: اعلم أنهم قد اتفقوا على، أن قول الصحابى فى مسائل الاجتهاد ليس بحجة على صحابى آخر، وممن نقل هذا الاتفاق القاضى أبو بكر، والآمدى، وابن الحاجب وغيرهم.

واختلفوا هل يكون حجة على من بعد الصحابة من التابعين، ومن بعدهم، على أقوال:

(**الأول**): أنه ليس بحجة مطلقا، وإليه ذهب الجمهور.

(**الثانى**): أنه حجة شرعية، مقدمة على القياس، وبه قال أكثر الحنفية، ونقل عن مالك، وهو قديم قولى الشافعى.

(**الثالث**): أنه حجة إذا انضم إليه القياس، فيقدم حينئذ على قياس ليس معه قول صحابى، وهو ظاهر قول الشافعى فى الرسالة.

قال: وأقوال الصحابة إذا تفرقوا نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة، أو الإجماع، أو كان أصح فى القياس، وإذا قال واحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم له فيه موافقة ولا مخالفة؛ صرت إلى اتباع قول واحدهم إذا لم أجد كتابا، ولا سنة، ولا إجماعا. ولا شيئا يحكم له بحكمه، أو وجد معه قياس. انتهى.(١)

وحكى القاضى حسين، وغيره من أصحاب الشافعى عنه أنه يرى فى الجديد أن قول الصحابى حجة، إذا عضده القياس، وكذا حكاه عنه القفال الشاشى، وابن القطان.

قال القاضى فى «التقريب»: إنه الذى قاله الشافعى فى الجديد، واستقر عليه مذهبه، وحكاه عنه المزنى، وابن أبى هريرة.

(**الرابع**): أنه حجة إذا خالف القياس، لأنه لا محمل له إلا التوقيف.

قال ابن برهان فى الوجيز: وهذا هو الحق المبين، قال: ومسائل الإمامين أبى حنيفة، والشافعى رحمهما الله تدل عليه. انتهى.

ترجيح الشوكانى:

ثم قال الشوكانى:

ولا يخفاك (أى لا يخفي عليك) أن الكلام فى قول الصحابى إذا كان ما قاله من مسائل الاجتهاد، أما إذا لم يكن منها، ودل دليل على التوقيف؛ فليس مما نحن بصدده. والحق أنه ليس بحجة، فإن الله سبحانه لم يبعث إلى هذه الأمة إلا نبينا محمدا ﷺ، وليس لنا إلا رسول واحد، وكتاب واحد، وجميع الأمة مأمورة باتباع كتابه، وسنة نبيه، ولا فرق بين الصحابة وبين من بعدهم، فى ذلك، فكلهم مكلفون بالتكاليف الشرعية، وباتباع الكتاب والسنة، فمن قال: إنها تقوم الحجة فى دين الله عز وجل بغير كتاب الله، وسنة رسوله، وما يرجع إليهما،

---

(١) انظر: الرسالة ص ٦٥.

فقد قال فى دين الله بما لم يثبت، وأثبت فى هذه الشريعة الإسلامية شرعا لم يأمر الله به، وهذا أمر عظيم، وتقوّل بالغ فإن الحكم لفرد أو أفراد من عباد الله بأن قوله، أو أقوالهم حجة على المسلمين يجب عليهم العمل بها وتصير شرعا ثابتا متقررا تعم به البلوى، مما لا يدان الله عز وجل به، ولا يحل لمسلم الركون إليه، ولا العمل عليه، فإن هذا المقام لم يكن إلا لرسل الله، الذين أرسلهم بالشرائع إلى عباده لا لغيرهم، وإن بلغ في العلم والدين وعظم المنزلة أى مبلغ. ولا شك أن مقام الصحبة مقام عظيم، ولكن ذلك فى الفضيلة، وارتفاع الدرجة، وعظمة الشأن، وهذا مسلم لا شك فيه، ولهذا (صار مد) أحدهم لا (تبلغ إليه) من غيرهم الصدقة بأمثال الجبال، ولا تلازم بين هذا وبين جعل كل واحد منهم بمنزلة رسول الله ﷺ فى حجية قوله، وإلزام الناس باتباعه، فإن ذلك مما لم يأذن الله به، ولا ثبت عنه فيه حرف واحد.

وأما ما تمسك به بعض القائلين بحجية قول الصحابى، مما روى عنه ﷺ أنه قال: «أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم أهتديتم»[1] فهذا لم يثبت قط، والكلام فيه معروف عند أهل هذا الشأن، بحيث لا يصح العمل بمثله فى أدنى حكم من أحكام الشرع، فكيف مثل هذا الأمر العظيم والخطب الجليل؟! على أنه لو ثبت من وجه صحيح لكان معناه أن مزيد عملهم بهذه الشريعة المطهرة، الثابتة من الكتاب والسنة، وحرصهم على اتباعها، ومشيهم فى طريقتها؛ يقتضى أن اقتداء الغير بهم فى العمل بها، واتباعها هداية كاملة، لأنه لو قيل لأحدهم: لم قلت كذا (أو لم) فعلت كذا، لم يعجز من إبراز الحجة من الكتاب والسنة، ولم يتلعثم فى بيان ذلك.

وعلى مثل هذا الحمل يحمل ما صح عنه ﷺ من قوله: «اقتدوا باللذين من بعدى، أبى بكر وعمر» وما صح عنه من قوله ﷺ: «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين الهادين».

---

(١) الحديث ضعيف جدا بل حقق الألبانى أنه باطل موضوع، ونقل ذلك عن ابن عبد البر، ابن حزم والذهبى وغيرهم. انظر: الحديث رقم (٦١) من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

فاعرف هذا، واحرص عليه، فإن الله لم يجعل إليك وإلى سائر هذه الأمة رسولا إلا محمدا ﷺ، ولم يأمرك باتباع غيره، ولا شرع لك على لسان سواه من أمته حرفا واحدا، ولا جعل شيئا من الحجة عليك فى قول غيره، كائنا من كان.[1] . انتهى.

اختصاص أمتنا بخلود مصادرها:

ومما اختصت به أمة الإسلام وتميزت به: هو خلود مصادرها المعصومة، فقد تولى الله حفظها، ولم يكلها إلى أهلها ليحفظوها، فقال عز وجل: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون**﴾[الحجر :٩] فبين سبحانه بهذه الصيغة المؤكدة – بالجملة الاسمية وبحرف (إن) وباللام فى الخبر – أنه هو الحافظ للذكر، وهو القرآن، كما قال تعالى: ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾[النحل: ٤٤].

على حين استحفظ التوراة أهلها من الربانيين والأحبار، كما قال تعالى: ﴿**بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِن كِتَابِ اللَّهِ**﴾[المائدة: ٤٤] فلم يحفظوها للأسف، وغيروا وبدلوا وحرفوا، ونسوا حظا مما ذكروا به، وكتبوا الكتاب بأيديهم ثم قالوا: هذا من عند الله، كما سجله عليهم القرآن﴿**فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ**﴾[البقرة: ٧٩] .

وإنما تكفل الله تعالى بحفظ القرآن، لأنه آخر كتاب لآخر أمة من الأمم الدينية، ونبيها هو آخر الأنبياء، وشريعتها خاتمة الشرائع. فلو لم يحفظ الله مصادرها، لتخلد وتبقى ما بقى المكلفون بها، لضلت البشرية الطريق، ولم تجد منارا يهديها، ولا هاديا يرشدها إلى الطريق القويم، وقد ختمت النبوة، وانقطع وحى السماء.

بخلاف الأمم الأخرى، وكتبها السماوية، فإذا غيرت أو حرفت أو ضاعت فهناك أمل فى النبوة التى تأتى بعدها، والكتاب اللاحق لها، ليصلحا ما حدث من فساد، ويعالجا ما وقع من ضلال، بكلمات الله تعالى.

---

(١) إرشاد الفحول (٢/٢٦٧ – ٢٧٢) بتحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل.

ومما يزيد أهمية خلود المصادر الإسلامية: أن الإسلام ليس رسالة إقليمية أو قومية، بل هو رسالة للعالم كله، كما أنه رسالة للزمن كله. كما قال تعالى لرسوله: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ** ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وقال: ﴿ **تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا** ﴾ [الفرقان: ١]، وقال: ﴿ **قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا** ﴾[الأعراف: ١٥٨].

فلو ضاعت مصادر هذه الرسالة أو حرفت لكان فى ذلك خطر على الناس كافة، الذين أرسل إليهم محمد ﷺ.

ونود أن نؤكد هنا ما قرره الإمام الشاطبى فى (موافقاته) من أن حفظ القرآن الذى تكفل الله تعالى به، يتضمن ويستلزم حفظ السنة، لأنها بيان القرآن، الذى لا غنى عنه، وحفظ المبيَّن يستلزم حفظ بيانه. وهو منطق قوى لا شبهة فيه.

مزايا الرجوع إلى المصادر المعصومة:

إن الرجوع إلى الينابيع الأصلية الصافية من الكتاب والسنة الصحيحة، يضع أيدينا على فوائد هامة، نحن فى أشد الحاجة إليها، لتحديد مصادر تشريعنا وإلهامنا وتوجيهنا، وتجديد ثقافتنا الإسلامية.

الوضوح والبعد عن الغموض والتكلف:

الفائدة الأولى: الإبانة والوضوح والسهولة، والبعد عن الغموض والتكلف والتعقيد.

فالقرآن (كتاب مبين) يسّره الله للذّكر، وجعله هدى للناس، وبينات من الهدى والفرقان، وفيه قال سبحانه: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا** ﴾[النساء: ١٧٤].

والسنة - كالقرآن - قدمت أجل الحقائق، وأشرف المعارف، وأسمى التوجيهات، فى وضوح رائع، وبساطة فائقة، وسهولة مشرقة. لا تكلف فيها

ولا تعمل، ولا تعمق ولا تعقيد، وقد قال الله لرسوله: ﴿ **قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ** ﴾[ص: ٨٦].

ومن عاش مع النبى ﷺ فى سنته وسيرته، تبين له هذا الوضوح واليسر كالصبح لذى عينين.

وكذلك كان أصحابه، رضوان الله عليهم. يقول عبد الله بن مسعود: «من كان منكم مُسْتَنّا (أى مقتديا) فَلْيَسْتَنَّ بمن قد مات، فإن الحى لا يُؤْمَن عليه الفتنة. أولئك أصحاب محمد: أَبَرُّ هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلها تَكَلُّفًا. قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم».

وفرق بين أن تقرأ فى الاستدلال على وجود الله تعالى قول القرآن الكريم: ﴿ **أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ * أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ** ﴾[الطور: ٣٥، ٣٦] وبين أن تقرأ قول المتكلمين فى نفس الموضوع: «العالم بجميع أجزائه محدث، إذ هو أعيان وأعراض، فالأعيان ما له قيام بذاته. وهو إما مركب وهو الجسم، أو غير مركب كالجوهر، وهو الجزء الذى لا يتجزأ. والعرض ما لا يقوم بذاته، ويحدث فى الأجسام والجواهر، كالألوان والأكوان والطعوم والروائح. والمحدث للعالم هو الله!! اهـ من العقائد النسفية وفيه – مع تكلفه – إشكالات واعتراضات وهو من أوضح ما كتب فى علم الكلام، فكيف بغيرها؟!

وفرق بين قوله ﷺ لمن سأله أن يدله على أمر يعتصم به، فقال له: «قل: آمنت بالله، ثم استقم»(١) وقوله: «البر حسن الخلق. والإثم ما حاك فى الصدر وكرهت أن يطلع عليه الناس»(٢).

فرق بين هذا التوجيه الربانى الواضح السهل المنير للعقل والقلب معا، وبين تعمقات الفلاسفة، وتدقيقات المتكلمين، وتشقيقات بعض الفقهاء، وتمتمات

---

(١) رواه مسلم عن سفيان بن عبد الله الثقفى برقم (٣٨).

(٢) رواه مسلم عن النواس بن سمعان برقم (٢٥٥٣).

كثير من الصوفية، فى الأحوال والمقامات والتقاسيم والتعاريج التى أكثرها أحاج وألغاز، لا يتصورها أكثر الناس إلا بصعوبة، ولا يفهمها إلا بترجمة. ولا عجب، فأكثرها لم يرد له ذكر فى القرآن ولا فى السنة، ولا فى هدى الصحابة وتابعيهم بإحسان.

يقول ابن القيم معقبا على تكلف الطوائف من أرباب الكلام من المعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم. فى باب الخبر عن الله وأسمائه وصفاته، ومن أرباب التصوف فى باب الإرادة والطلب والسلوك، ومن شبابهم فى التكلف الشديد من المصنفين فى الفقه. يقول:

«فلا تجد هذا التكلف الشديد والتعقيد فى الألفاظ والمعانى عند الصحابة أصلا. وإنما يوجد عند من عدل عن طريقتهم، وإذا تأمله العارف وجده «كلحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل»[1].

فيطول عليك الطريق، ويوسع لك العبارة، ويأتى بكل لفظ غريب، ومعنى أغرب من اللفظ. فإذا وصلت لم تجد معك حاصلا طائلا، ولكن تسمع جَعْجَعَةً ولا ترى طِحنا». فالمتكلمون فى جعاجع الجواهر والأعراض والأكوان والألوان، والجوهر الفرد والأحوال والحركة والسكون، والوجود والماهية والانحياز، والجهات والنسب والإضافات، والغيرين والخلافين والضدين والنقيضين والتماثل والاختلاف والعرض هل يبقى زمانين؟ وما هو الزمان والمكان؟

ويموت أحدهم ولم يعرف الزمان والمكان، ويعترف بأنه لم يعرف الوجود: هل هو ماهية الشىء أو زائد عليها؟

ويعترف أنه شاك فى وجود الرب: هل هو وجود محض أو وجود مقارن للماهية؟ ويقول: الحق عندى الوقف فى هذه المسألة!

ويقول أفضلهم: عن نفسه – عند الموت: أخرج من الدنيا وما عرفت

---

(١) مقتبس من الحديث المعروف بحديث (أم زرع) فى صحيح البخارى.

إلا مسألة واحدة: وهى أن الممكن يفتقر إلى واجب! ثم قال: الافتقار أمر عدمى. فأموت ولم أعرف شيئا!!

وهذا أكثر من أن يذكر. كما قال بعض السلف: أكثر الناس شكا عند الموت أرباب الكلام.

وآخرون أعظم تكلفا من هؤلاء، وأبعد شيء عن العلم النافع. . وهم أرباب الهيولة والصور والاستقصات، والأركان والعلل الأربعة، والجواهر العقلية، والمفارقات، والمجردات، والمقولات العشر، والكليات الخمس، والمختطفات والموجهات، والقضايا المسورات، والقضايا المهملات[1]، فهم أعظم الطوائف تكلفا وأقلهم تحصيلا للعلم النافع والعمل الصالح.

وكذا المتكلفون من أصحاب الإرادة والسلوك،وأرباب الحال والمقام والوقت والمكان. والبادى والباذة والوارد .والخاطر والواقع، والقادح واللامع، والغيبة والحضور، والمحق والحق، والسكر واللوائح، والطوالع والعطش والدهش والتلبيس والتمكين والتلوين والاسم والرسم، والجمع وجمع الجمع، وجمع الشهود، وجمع الوجود، والأثر والسكون والبون، والاتصال والانفصال، والمسافرة والمشاهدة والمعاينة، والتجلى والتخلى، وأنا بلا أنا، وأنت بلا أنت، ونحن بلا نحن، وهو بلا هو.

وكل ذلك أدنى إشارة إلى تكلف هؤلاء الطوائف وتنطعهم، وكذلك كثير من المنتسبين إلى الفقه لهم مثل هذا التكلف وأعظم منه.

فكل هؤلاء محجوبون بما لديهم، موقوفون على ما عندهم، خاضوا – بزعمهم – بحار العلم، وما ابتلت أقدامهم، وكدوا أفكارهم وأذهانهم وخواطرهم وما استنارت بالعلم الموروث عن الرسل قلوبهم وأفهامهم، فرحين بما عندهم من العلوم، راضين بما قيدوا به من الرسوم، فهم فى واد ورسول الله ﷺ

---

(١) يعنى: أهل منطق اليونان.

وأصحابه رضى الله عنهم فى واد. والله يعلم أنا لم نتجاوز فيهم القول، بل قصرنا فيما ينبغى لنا أن نقوله. فذكرنا غيضا من فيض، وقليلا من كثير.

وهؤلاء كلهم داخلون تحت «الرأى» الذى اتفق السلف على ذمه وذم أهله. فهم أهل الرأى حقا، الذين قال فيهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «إياكم وأصحاب الرأى، فإنهم أعداء السنن: أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا».

وقال أيضا:

«أصحاب الرأى أعداء السنن، أعيتهم أن يعوها، وتفلتت عليهم أن يرووها، فاشتغلوا عنها بالرأى».

وقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه: «أى أرض تقلنى؟ وأى سماء تظلنى؟ إن قلت فى كتاب الله برأيى أو بما لا أعلم».

وقال عمر رضى الله عنه: «يا أيها الناس، إن الرأى كان من رسول الله ﷺ مصيبا، لأن الله عز وجل كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف».

وقال رضى الله عنه: «يا أيها الناس، اتهموا رأيكم على الدين، فقد رأيتنى، وإنى لأرد أمر رسول الله ﷺ برأيى، أجتهد والله ما آلو ذلك يوم أبى جندل. والكتاب يكتب، فقالوا: تكتب باسمك اللهم. فرضى رسول الله ﷺ وأبيت، فقال: يا عمر، ترانى قد رضيت وتأبى؟».

وقال ﷺ فى الحديث الذى رويناه من طريق مسدد: حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح: أخبرنى سليمان بن عتيق عن طلق بن حبيب، عن الأحنف ابن قيس، عن عبد الله بن مسعود، رضى الله عنه، عن النبى ﷺ قال:

«ألا هلك المتنطعون. ألا هلك المتنطعون. ألا هلك المتنطعون»[1].

---

(١) الحديث رواه مسلم.

فإن لم تكن هذه الألفاظ والمعانى التى نجدها فى كثير من كلام هؤلاء تنطعا، فليس للتنطع حقيقة. والله تعالى أعلم. انتهى[1].

أخذ الحقائق مصفاة من شوائب العصور:

الفائدة الثانية: أننا بالرجوع إلى الكتاب والسنة الصحيحة، نأخذ الحقائق مصفاة من الشوائب والزوائد والفضول والأباطيل.

فكثير من هذه الشوائب التى لوثت مناهلنا الثقافية، إنما هى من شروح الشارحين، وتعليلات المعللين، وتفسيرات المفسرين، الذين يتكلمون على النصوص فى ضوء معلومات عصرهم عن الكون والحياة والإنسان والتاريخ، وفى ضوء ثقافتهم الموروثة والمحدودة بحدود البيئة والمكان والزمان والعرف الاجتماعى والوضعى لكل طائفة.

خذ مثلا قوله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَابَّةٍ**﴾ [الشورى:٢٩] وقول بعض المفسرين: إن ضمير التثنية فى قوله (فيهما) من باب التغليب، لأن الدواب إنما تكون فى الأرض لا فى السماء. فهذا ما قاله من قاله بمنطق عصره، وحسب علم عصره، والآن نعلم أن احتمال وجود أحياء فى العوالم التى فوقنا أمر تؤيده قرائن وأدلة كثيرة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ [الذاريات:٤٩] وقول بعض المفسرين: إن هذه الكلية (أغلبية) وليست كلية حقيقية، لأنه بنى ذلك على ثقافة عصره، ومعلومات عصره، وهذا الازدواج إنما كان معروفا فى الإنسان الذى خلق الله منه الذكر والأنثى، وكذلك الحيوان، وبعض أنواع النبات كالنخيل، ولم يكن يعلم الإنسان فى تلك العصور أن كل النباتات تحتوى على تذكير وتأنيث، وأن الكهرباء فيها موجب وسالب، وأن وحدة البناء الكونى، وهى الذرة، تحتوى على شحنة كهربائية موجبة، وأخرى سالبة: إلكترون وبروتون. . الخ.

---

(١) مدارج السالكين ج٣ ص ٤٣٦ - ٤٣٩.

السلامة من الإفراط والتفريط:

الفائدة الثالثة: التى نجنيها من وراء الرجوع إلى المصادر المعصومة هى السلامة من آفة الإفراط والتفريط التى يقع فيها البشر لا محالة.

فالناس قلما يسلمون من الغلو أو التقصير، ما لم يعصمهم من ذلك وحى من الله يسدد خطاهم، ويأخذ بأيديهم إلى صراط الله المستقيم.

ولهذا علمنا الله أن ندعوه ونسأله الهداية إلى الصراط المستقيم فى فاتحة الكتاب، وفرض علينا أن نردد هذا الدعاء فى اليوم سبع عشرة مرة فى الصلوات اليومية المكتوبة، عدا السنن والنوافل. ﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ** ﴾[الفاتحة: ٦، ٧].

ومن نظر إلى البشر فى آرائهم وأقوالهم أو فى سلوكهم وأعمالهم، وجدهم – فى أغلب الأحوال – ينقسمون إلى الطرفين المذمومين: الغلو والإفراط فى جانب، والتقصير والتفريط فى جانب آخر.

وقد حذر السلف رضى الله عنهم من الأمرين، وقال الحسن: إنما يضيع هذا الدين بين الغالى فيه والجافى عنه.

وقد رأينا من غلو الغالين من استحل دماء غيره من المسلمين وأموالهم، ولم يجعل لها حرمة، على حين كان المشرك يجد عنده الأمان، مما جعل بعض العلماء الأذكياء حين وقع مرة فى أيديهم، يدعى أنه مشرك مستجير، فلم يملك من وقع فى يده إلا أن يقرأ قول الله تعالى: ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ** ﴾ [التوبة:٦] .

ولو قال هذا الرجل له: إنه مسلم لضرب عنقه، تقربا إلى الله تعالى.

هؤلاء هم جماعة الخوارج الذين اشتهروا بأنهم صُوَّام قُوَّام عُبَّاد لله تعالى، ولكن وصفتهم الأحاديث الصحيحة بأنهم « يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم » متفق عليه. معناه أنه لا يصل من الحناجر إلى الرؤوس حتى تحسن فهمه وتفهمه، فقد أتوا من فساد عقولهم، لا من فساد ضمائرهم. ولذلك كان من سماتهم وأوصافهم: أنهم « يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان » متفق عليه.

وهناك الذين غلوا فى السلوك، فحرموا على أنفسهم ما أحل الله، وحولوا الإسلام إلى رهبانية، لم تشرع فى هذه الأمة.

وهناك فى العقائد من غلوا فى الإثبات حتى وقعوا فى التشبيه أو التجسيم، ناسين قول الله تعالى﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾[الشورى: ١١] ﴿ **لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ** ﴾[الإخلاص: ٣، ٤].

وهناك من غلا فى التنزيه، حتى جعل الصفات الإلهية مجرد (سُلوب) ونفى، فهو ليس بكذا، وليس بكذا، وليس بكذا، لا يكادون يثبتون له كمالا إيجابيا، وكل ذلك من تأثرهم بالفلسفة اليونانية؛وتلاميذهم من (المدرسة المشائية الإسلامية) كما يسمونها، وهى مدرسة الكندى والفارابى وابن سينا، ومن حطب فى حبلهم، أو أصابه رذاذ من فكرهم من علماء الكلام وأهل الاعتزال، الذين تقوم عقيدتهم فى الله على النفى المفصّل، والإثبات المجمل، على عكس طريقة القرآن الكريم، الذى يفصل فى إثبات الكمال الالهى، ويجمل فى النفى.

وهناك من سقطوا فى حفرة (الحلول)الإلهى فى الكون أو فى الإنسان حتى قال منهم من قال: «ما فى الجبة (التى يلبسها) غير الله» أى أن الله - تبارك وتعالى - قد حل فيه.

ومنهم من سقط فى هوة (الاتحاد): أن الله والعالم شىء واحد، ولا يوجد خالق ومخلوق، ورب ومربوب، وإنما هو وجود واحد.

ولو رجع هذا الاتحادى أو ذلك الحلولى إلى المصادر المعصومة من كتاب الله تعالى، ومن صحيح سنة رسول الله ﷺ، لاستيقن أنه على ضلال مبين. وهذا لا يظهر من نص واحد أو آيتين أو ثلاثة، بل بمئات النصوص التى تورث العلم القطعى، واليقين الجازم، فإن الكون والإنسان مخلوقان لله تعالى، مربوبان له، مدبران بأمره، وأن الإنسان عبد لله تعالى، كرمه الله تعالى، ورزقه من الطيبات، وفضله بالعقل، وسخر له ما فى السماوات والأرض جميعا منه، وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة، فلا غرو أن بعث له الرسل، وأنزل إليه الكتب، وكلفه الأمر والنهى، وصقله بالابتلاء فى هذه الدار، ليعده للخلود فى الدار الآخرة.

ووجدنا من مبتدعى الصوفية من يفرق بين الشريعة والحقيقة، بحيث

يجعل إحداهما مناقضة للأخرى، فيقول من نظر إلى الخلق بعين الشريعة مقتهم، ومن نظر إليهم بعين الحقيقة عذرهم!!

وما قيمة حقيقة لا توافق الشريعة، ولا تستمد منها، ولا تهتدى بهداها؟ وكيف يعذر نمروذ وفرعون وهامان وقارون، وأبو جهل وأبو لهب، وعاد وثمود، وقوم نوح، وقوم لوط، وغيرهم ممن عتوا عن أمر ربهم وعصوا رسله وكذبوهم، فحقت عليهم نقمة الله وعذابه ﴿ **ذَلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْقُرَىٰ نَقُصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ * وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ لَّمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ * وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ** ﴾[هود: ١٠٠ - ١٠٢] .

إن العصمة من كل هذه التصرفات -إلى اليمين كانت أم إلى اليسار - إنما يكون فى الرجوع إلى المصدرين الذى لا يضل من عول عليهما، وهما الكتاب والسنة. فى ضوء فهم أفضل قرون هذه الأمة لهما، من الصحابة ومن تبعهم بإحسان.

يقول الإمام ابن تيمية:

ينبغى الاعتصام فى كل المزالق والمشتبهات بما كان عليه النبى ﷺ وأصحابه ومن تبعهم بإحسان، ورد كل ما خالف هديهم المنقول عنهم نقل تواتر أو شهرة.

ولهذا لما حكى لابن عبد البر - حافظ المغرب وفقيهه - أن أحد العلماء أو الصالحين، كان إذا أشكل عليه حديث، جاء إلى الحجرة النبوية، ودخل، فسأل النبى ﷺ - عن ذلك،فأجابه! فقال ابن عبد البر لمن ظن ذلك: ويحك! أترى هذا أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار؟ فهل فى هؤلاء من سأل النبى ﷺ بعد الموت وأجابه؟

وقد تنازع الصحابة فى أشياء فهلا سألوا النبى ﷺ فأجابهم؟

وهذه ابنته فاطمة تنازع فى ميراثه، فهلا سألته فأجابها؟![1]

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ج١٠ ص٤٠٧.

نظرة فى تراث الأسلاف

وإذا كان كل من عدا الرسول المعصوم المؤيد بالوحى: بشرا يصيب ويخطىء، فإن من حقنا – بل من واجبنا النظر فى تراث أسلافنا العظام من مفسرين ومحدثين وفقهاء ومتكلمين ومتصوفة – فضلا عن غيرهم من الفلاسفة والأدباء والمؤرخين – لنعرف ما فيها مما يوافق محكمات القرآن والسنة الصحيحة، وما لا يتفق معها، مما يحمل قصور البشر، وأهواء البشر، وأوهام البشر، وتأثر البشر بالبيئة والعصر والمحيط، بحيث نميز بين الإلهى والبشرى، بين الثابت والمتغير وبين ما يمكن قبوله، وما يجب رده.

وإذا كان عرض ما جاء عن السلف على الكتاب والسنة واجبا، فعرض ما جاء عن الخلف أوجب.

وبهذا نعلم أن تقويم تراثنا، ووزنه بميزان الله ورسوله، فرض علينا، لننتفع بصوابه، ونتوقى خطأه، ونأخذ بخير ما فيه، وقد وصف الله المهتدين العقلاء من عباده بقوله: ﴿ **فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الأَلْبَابِ** ﴾[الزمر: ١٧، ١٨] فهولاء الذين هداهم الله من أصحاب العقول لا يكتفون باتباع الحسن من القول، بل يتبعون أحسنه وأفضله.

الطوائف الأربع التى تتقاسم تراثنا:

ونحن نعلم أن تراثنا الدينى خاصة تتقاسمه طوائف أربع، لكل منها اتجاهه ومنهجه.

فطائفة الفقهاء، الذين يعنون باستنباط الأحكام الفرعية الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، وفق أصول معينة ارتضوها. وإليهم ينتسب أصحاب المذاهب المتبوعة.

وطائفة المحدثين، الذين يعنون بحفظ الأحاديث النبوية، والآثار الصحابية والتابعية، ونقدها رواية ودراية. وإليهم ينسب أصحاب الكتب الستة أو التسعة، وغيرهم من أئمة الحديث والمتبحرين فى علومه رواية ودراية.

وطائفة المتكلمين الذين يعنون بتأسيس العقائد على دعائم من العقل والنقل، وأبرزهم عند أهل السنة علماء الأشاعرة والماتريدية.

وطائفة الصوفية، الذين يعنون بالحياة الروحية والخلقية، وتربية الفرد المسلم وتهذيب نفسه. مثل الفضيل بن عياض ومالك بن دينار، وإبراهيم بن أدهم وأبى سليمان الدارانى، والجنيد بن محمد وغيرهم ممن عاصرهم أو جاء بعدهم.

ولكل واحدة من هذه الطوائف أو الأصناف جهادها وجهودها فى خدمة الإسلام وتعليمه والدعوة إليه والدفاع عنه، كل فى مجالها الذى اشتغلت به، وتخصصت فى دراسته، وتعمقت فى نواحيه.

وكل جماعة من هؤلاء تقرب أو تبعد من لباب الحق بمقدار ما تقرب أو تبعد من المنهل الأول للإسلام: القرآن والسنة، وبمقدار ما يؤتيها الله من الفقه فيهما، واليقين بعصمتهما، والوقوف عند حدودهما، وترجيحهما على كل مورد آخر، يستحسنه الذوق والوجدان، أو العقل والنظر القريب.

وقد يستبعد بعض الناس الوقوع فى الخطأ أو البدعة أو المعصية من بعض المتقدمين من ذوى العلم أو الصلاح، أفرادا أو فئات. كالذين يستبعدون أن يستدل الفقيه بحديث غير صحيح، أو يؤول المتكلم تأويلا غير سائغ، أو يستنبط المحدث من النص حكما غير مقبول، أو يتعبد الصوفى بعبادة ليس لها أصل فى الشريعة.

ولكن مجرد الاستبعاد لا ينفى ما سجله التاريخ من ذلك كله. وإعجاب كل طائفة بأسلافها وتراثها لا يغير الواقع، ولا يضفى عليهم قداسة ليست لهم، ولا عصمة لم يدعوها لأنفسهم.

نقد الشاطبى لمحدثات المتصوفة:

ومن هنا أنكر الإمام الشاطبى المُحْدَثات التى توارثها بعض المتصوفة، وإن نقلوها عمن يعتقدون فيه الفضل والتقوى ممن سبقهم.

قال الإمام الشاطبى فى «الاعتصام»:

«الجواب أن نقول – أولا – كل ما عمل به المتصوفة المعتبرون فى هذا الشأن، لا يخلو إما أن يكون مما ثبت له أصل فى الشريعة أم لا، فإن كان له أصل فهم خلقاء به، كما أن السلف من الصحابة والتابعين خلقاء بذلك، وإن لم يكن له أصل فى الشريعة فلا عمل عليه، لأن السنة حجة على جميع الأمة، وليس عمل أحد من الأمة حجة على السنة، لأن السنة معصومة عن الخطأ، وصاحبها معصوم، وسائر الأمة لم تثبت لهم عصمة، إلا مع إجماعهم خاصة. وإذا اجتمعوا تضمن إجماعهم دليلا شرعيا كما تقدم التنبيه عليه.

«فالصوفية كغيرهم ممن لم تثبت له العصمة، فيجوز عليهم الخطأ والنسيان والمعصية – كبيرتها وصغيرتها – فأعمالهم لا تعدو الأمرين. لذلك قال العلماء: كل كلام مأخوذ أو متروك، إلا ما كان من كلام النبى ﷺ. وقد قرر ذلك القشيرى أحسن تقرير فقال: «فإن قيل: فهل يكون الولى معصوما حتى لا يصر على الذنوب؟ قيل: أما وجوبا كما يقال فى الأنبياء فلا، وأما أن يكون محفوظا حتى لا يصر على الذنوب، وإن حصلت منهم آفات وزلات، فلا يمتنع ذلك فى وصفهم. لقد قيل للجُنَيِّد: أيزنى العارف؟ فأطرق مليا، ثم رفع رأسه وقال: «وكان أمر الله قدرا مقدورا».

«فهذا كلام منصف. فكما يجوز على غيرهم المعاصى، فالابتداع وغيره كذلك يجوز عليهم».

«فالواجب علينا أن نقف مع الاقتداء بمن يمتنع عليه الخطأ، ونقف عن الاقتداء بمن لا يمتنع عليه الخطأ إذا ظهر فى الاقتداء به إشكال، بل نعرض ما جاء عن الأئمة على الكتاب والسنة، فما قبلاه قبلناه، وما لم يقبلاه تركناه، ولا

علينا. إذ قام لنا الدليل على اتباع الشرع، ولم يقم لنا دليل على اتباع أقوال الصوفية وأعمالهم إلا بعد عرضها، وبذلك وصى شيوخهم. وأن كل ما جاء به صاحب الوَجْد والذوق من الأحوال والعلوم والفُهوم، فليعرض على الكتاب والسنة، فإن قبلاه صح، وإلا لم يصح. فكذلك ما رسموه من الأعمال وأوجه المجاهدات وأنواع الالتزامات.

« ثم نقول – ثانيا – إذا نظرنا فى رسومهم التي حدوا، وأعمالهم التى امتازوا بها عن غيرهم، بحسب تحسين الظن، والتماس أحسن المخارج، ولم نعرف لها مخرجا، فالواجب علينا التوقف عن الاقتداء والعمل، وإن كانوا من جنس من يقتدى بهم، لا ردا لهم واعتراضا، بل لأنا لم نفهم وجه رجوعه إلى القواعد الشرعية كما فهمنا غيره. ألا ترى أنا نتوقف عن العمل بالأحاديث النبوية التى يشكل علينا وجه الفقه فيها؟ فإن سنح بعد ذلك للعمل بها وجه جار على الأدلة قبلناه، وإلا فلسنا مطلوبين بذلك، ولا ضرر علينا فى التوقف، لأنه توقف مسترشد، لا توقف رادّ مقترح، فالتوقف هنا بترك العمل أولى وأحرى ».

ثم نقول – ثالثا – أن هذه المسائل وأشباهها، قد صارت مع ظاهر الشريعة كالمتدافعة، فيحمل كلام الصوفية وأعمالهم مثلا على أنها مستندة إلى دلائل شرعية، إلا إذا عارضها فى النقل أدلة أوضح منها فى أفهام المتفقهين، وأنظار المجتهدين، وأجرى على المعهود فى سائر أصناف العلماء، وأنظر فى ألفاظ الشارع مما ظنناه مستند القوم.

وإذا تعارضت الأدلة، ولم يظهر فى بعضها نسخ، فالواجب الترجيح، وهو إجماع من الأصوليين أو كالإجماع. وفى مذهب القوم: العمل بالاحتياط هو الواجب، كما أنه مذهب غيرهم. فوجب – بحسب الجريان على آرائهم فى السلوك – ألا يعمل بما رسموه، مما فيه معارضة لأدلة الشرع، ونكون فى ذلك متبعين لآثارهم، مهتدين بأنوارهم، خلافا لمن يُعْرِض عن الأدلة، ويصمم على تقليدهم فيما لا يصح تقليدهم فيه على مذهبهم. فالأدلة والأنظار الفقهية،

والرسوم الصوفية، ثروة.. وتحمد من تحرى واحتاط، وتوقف عند الاشتباه، واستبرأ لدينه وعرضه[1].

كلام ابن تيمية فى نقد التراث:

وللإمام ابن تيمية كلمات قوية فى الموقف من التراث ونقده وعرضه على ما أنزل الله من الكتاب والميزان، فلا يجوز قبول كل ما جاء عن العلماء السابقين، على ما لهم من علم وفضل وصلاح وتقوى، ولا رده بإطلاق كذلك، إنما يؤخذ منه ويترك وفق الموازين العلمية، والحقائق الدينية، التى عرفناها من محكمات القرآن والسنة.

يقول رحمه الله ضمن فتوى له عن (السماع):

وكان «الشيخ أبو عبدالرحمن» - أى السلمى رحمه الله - فيه من الخير والزهد والدين والتصوف ما يحمله على أن يجمع من كلام الشيوخ والآثار التى توافق مقصوده كل ما يجده، فلهذا يوجد فى كتبه من الآثار الصحيحة، والكلام المقبول، ما ينتفع به فى الدين. ويوجد فيها من الآثار السقيمة، والكلام المردود، ما يضر من لا خبرة له. وبعض الناس توقف فى روايته. حتى إن البيهقى كان إذا روى عنه يقول: حدثنا أبو عبد الرحمن من أصل سماعه. وأكثر الحكايات التى يرويها أبو القاسم القشيرى صاحب الرسالة عنه، فإنه كان أجمع شيوخه لكلام الصوفية.

و«محمد بن طاهر» له فضيلة جيدة من معرفة الحديث ورجاله، وهو من حفاظ وقته، لكن كثير من المتأخرين: أهل الحديث، وأهل الزهد، وأهل الفقه، وغيرهم، إذا صنفوا فى باب ذكروا ما روى فيه من غث وسمين، ولم يميزوا ذلك، كما يوجد ممن يصنف فى الأبواب مثل المصنفين: فى فضائل الشهور، والأوقات، وفضائل الأعمال والعبادات، وفضائل الأشخاص، وغير ذلك من الأبواب، مثل ما صنف بعضهم فى فضائل رجب، وغيرهم فى فضائل صلوات الأيام والليالى

---

(١) الاعتصام ج١ ص٢٢٨- ٢٩١.

وصلاة يوم الأحد ، وصلاة يوم الإثنين، وصلاة يوم الثلاثاء، وصلاة أول جمعة فى رجب، وألفية رجب، وأول رجب، وألفية نصف شعبان، وإحياء ليلتى العيدين، وصلاة يوم عاشوراء.

وأجود ما يروى من هذه الصلوات حديث صلاة التسبيح، وقد رواه أبو داود، والترمذى. ومع هذا فلم يقل به أحد من الأئمة الأربعة، بل أحمد ضعف الحديث، ولم يستحب هذه الصلوات. وأما ابن المبارك فالمنقول عنه: ليست مثل الصلاة المرفوعة الى النبى ﷺ، فإن الصلاة المرفوعة الى النبى ﷺ ليس فيها قعدة طويلة بعد السجدة الثانية، وهذا يخالف الأصول، فلا يجوز أن تثبت بمثل هذا الحديث. ومن تدبر الأصول علم أنه موضوع.

وأمثال ذلك، فإنها كلها أحاديث موضوعة، مكذوبة، باتفاق أهل المعرفة، مع أنها توجد فى مثل كتاب أبى طالب، وكتاب أبى حامد، وكتاب الشيخ عبد القادر، وتوجد فى مثل أمالى أبى القاسم بن عساكر، وفيما صنفه عبدالعزيز الكنانى، وأبو على بن البنا، وأبو الفضل بن ناصر، وغيرهم. وكذلك أبو الفرج ابن الجوزى: يذكر مثل هذا فى فضائل الشهور، ويذكر فى (الموضوعات) أنه كذب موضوع!

والذين جمعوا الأحاديث فى «الزهد والرقائق» يذكرون ما روى فى هذا الباب، ومن أجَلّ ما صنف فى ذلك، وأندره «كتاب الزهد» لعبد الله بن المبارك. وفيه أحاديث واهية، وكذلك «كتاب الزهد» لهناد بن السرى، ولأسد بن موسى، وغيرهما. وأجود ما صنف فى ذلك: «الزهد» للإمام أحمد، لكنه مكتوب على الأسماء، وزهد ابن المبارك على الأبواب. وهذه الكتب يذكر فيها زهد الأنبياء والصحابة، والتابعين.

ثم إن المتأخرين على صنفين: منهم من ذكر زهد المتقدمين، والمتأخرين. كأبى نعيم فى الحلية، وأبى الفرج بن الجوزى فى «صفة الصفوة».

ومنهم من اقتصر على ذكر المتأخرين، من حيث حدث اسم الصوفية كما فعل أبو عبد الرحمن السلمى فى «طبقات الصوفية» وصاحبه أبو القاسم

القشيرى فى الرسالة، ثم الحكايات التى يذكرها هؤلاء بمجردها، مثل ابن خميس، وأمثاله، فيذكرون حكايات مرسلة، بعضها صحيح، وبعضها باطل.

مثل ذكرهم: أن الحسن صحب عليا. وقد اتفق أهل المعرفة على أن «الحسن البصرى» لم يلق عليا، ولا أخذ عنه شيئا، وإنما أخذ عن أصحابه: كالأحنف بن قيس، وقيس بن معاذ، وغيرهما. وكذلك حكاياتهم: أن الشافعى وأحمد اجتمعا لشيبان الراعى، وسألاه عن سجود السهو، وكذلك اتفق أهل المعرفة أن الشافعى وأحمد لم يلقيا شيبان الراعى، بل ولا أدركاه.

وقد ذكر أبو عبد الرحمن فى «حقائق التفسير» عن جعفر بن محمد، وأمثاله من الأقوال المأثورة ما يعلم أهل المعرفة أنه كذب على جعفر بن محمد، فإن جعفرا كُذب عليه ما لم يكذب على أحد، لأنه كان فيه من العلم والدين، ما ميزه الله به، وكان هو وأبوه – أبو جعفر – وجده – على بن الحسين – من أعيان الأئمة علما ودينا، ولم يجئ بعد جعفر مثله [فى أهل البيت]. فصار كثير من أهل الزندقة والبدع ينسب مقالته إليه حتى أصحاب «رسائل إخوان الصفا» ينسبونها إليه. وهذه الرسائل صنفت بعد موته بأكثر من مائتى سنة، صنفت عند ظهور مذهب الإسماعيلية العبيديين، الذين بنوا القاهرة، وصنفت على مذهبهم الذى ركبوه من قول فلاسفة اليونان، ومجوس الفرس، والشيعة من أهل القبلة، ولهذا قال العلماء: إن ظاهر مذهبهم الرفض، وباطنه الكفر المحض.

ونسبوا إلى جعفر أنه تكلم فى تقدم المعرفة عن حوادث الكون: مثل اختلاج الأعضاء، والرعود، والبروق، والهفت، وغير ذلك مما نزه الله جعفرا وأئمة أهل بيته عن الكلام فيه. وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع.

و(المقصود هنا) أن المذكور عن سلف الأمة وأئمتها من المنقولات: ينبغى للإنسان أن يميز بين صحيحه وضعيفه، كما ينبغى مثل ذلك فى المعقولات، والنظريات، وكذلك فى الأذواق، والمواجيد، والمكاشفات، والمخاطبات، فإن كل صنف من هذه الأصناف الثلاثة، فيها حق وباطل، ولابد من التمييز فى هذا وهذا.

وجماع ذلك أن ما وافق كتاب الله وسنة رسوله الثابتة عنه، وما كان عليه أصحابه فهو حق، وما خالف ذلك فهو باطل. فإن الله يقول: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً** ﴾ وقال تعالى: ﴿ **كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ** ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وفى صحيح مسلم عن عائشة – رضى الله عنها – أن رسول الله ﷺ: «كان إذا قام من الليل يقول: اللهم! رب جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدنى لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدى من تشاء إلى صراط مستقيم». والكلام على هذه الأمور مبسوط فى غير هذا الموضع[1]. أ.هـ

* * *

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٧٨ – ٥٨٣).

الموقف العادل من تراث السلف

إذا كان تراثنا من عمل العقل الإسلامى، وليس له فى ذاته عصمة ولا قداسة، فمن حقنا أن نقف معه وقفة الناقد البصير، الذى يعتبره ثروة عظيمة يجب الاستفادة منها، بالانتقاء والانتخاب من بين كنوزها، ما يقبله العقل، ويرضاه النقل، وتقتضيه المصلحة المشروعة، وأن ندع منها ما ثبت لدينا خطؤه، أو لم يعد صالحا فى زماننا، أو لغير ذلك من الأسباب التى يرتضيها عقلنا المهتدى بما أنزل الله من الكتاب والميزان.

مبادئ أساسية يجب التعامل بها مع التراث:

وأود أن أركز هنا على جملة مبادئ يجب أن نتعامل بها مع تراثنا العظيم:

الأول: أن ننظر فى سنده، لنعرف صحة ثبوته من عدمها، فليس كل ما نسب إلى السلف صحيحا.

الثانى: ثبوت حقنا فى نقده، ما دام غير معصوم.

الثالث: وجوب العدل والاعتدال فى تقويمه ونقده.

الرابع: ألا يتجاوز النقد إلى الطعن والتجريح.

وينبغى لنا أن نلقى شعاعا على هذه المبادئ الأربعة.

١- ليس كل ما نسب إلى التراث صحيح الثبوت:

ينبغى أن يعلم هنا أن كثيرا مما ينسب إلى السلف غير صحيح النسبة إليهم. فكثيرا ما يروى القول أو الرأى أو الخبر عنهم بغير سند أصلا، أو يروى بإسناد واه أو موضوع مختلق.

ومثل هذا يجب أن يُرفض وفق موازين النقد العلمى، التى وضعها أئمة الإسلام لقبول الأخبار والمرويات.

فلابد من السند أولا. ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء!

ولابد من أن يكون صحيحا، أى من رواية الثقات المعروفين، الذين لا تخدشهم تهمة فى عدالتهم أو ضبطهم، مع اتصال السند من مبدئه إلى منتهاه.

وإذا كان من أحاديث النبى ﷺ، ما روى معلقا بغير إسناد ومنها ما روى بأسانيد منقطعة أو واهية، بل وموضوعة مكذوبة، رغم تشديده ﷺ وتحذيره البالغ من الكذب عليه. فلا عجب أن يوجد مثل ذلك فى أخبار من دونه من صاحب وتابع ومن بعدهم.

على أن من العلماء من قد يدقق فى رواية الأحاديث النبوية المرفوعة، ولكنه يتساهل غاية التساهل فى الرواية عن سلف الأمة وعلمائها وصلحائها.

وهذا يوجد كثيرا فى كتب الرقائق والتصوف وغيرها.

ومن ثم يلزم الباحث عن الحق فيما يروى عن السلف رضى الله عنهم أن يستوثق أولا من ثبوت المروى عنهم من ناحية سنده.

ونحب أن نشير إلى أن ثبوت المروى لا يكون بكثرة ذكره فى بعض الكتب، كما يفعل أكثر المعاصرين. فالتوثيق عندهم أن ينقلوا النص أو الرواية من أكثر من كتاب، مشيرين إلى الجزء والصفحة والطبعة. ولكن هذا لا يغنى مالم يعرف السند وقيمته، فهذا هو المعيار الوحيد لثبوت الأخبار لدى المحققين من علماء المسلمين.

فإذا ثبت الخبر وصح سنده، كان البحث فى دلالته ومعناه.

٢- شرعية نقد التراث السلفى:

وإذا ثبت نفى العصمة عن كل أحد غير رسول الله ﷺ، فمعنى ذلك: أن من عداه من صحابة أو تابعين أو أتباع تابعين، أو من بعدهم، من العلماء والأئمة فى كل الاختصاصات: فى التفسير أو الحديث أو السيرة أو الكلام، أو الفقه أو الأصول أو التصوف، كل هؤلاء بشر مجتهدون فى علومهم وتخصصاتهم غير معصومين، فكل ما قالوه أو انتهوا إليه من آراء واجتهادات قابلة للنقد، محتملة للنقاش. وإن كان له صلة بفهم الدين وتفسيره وشرحه والاستنباط منه، ولكنه فى جملته عمل العقل البشرى الذى قد يصيب وقد يخطئ، وقد يهتدى، وقد يضل.

ولهذا ورد عن غير واحد من السلف هذه الكلمة الصادقة: كل أحد يؤخذ من كلامة ويترك إلا النبى ﷺ.

وهذه الكلمة: ما من أحد إلا يؤخذ من كلامه ويترك.. الخ مروية عن أكثر من واحد من السلف.

رويت عن حبر الأمة عبد الله بن عباس، وعن عطاء ومجاهد من أئمة التابعين، وعن إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضى الله عنهم جميعا.

وذكر الغزالى فى (الإحياء) سبب ورود هذه الكلمة عن ابن عباس فقال: وقد كان تعلم من زيد بن ثابت الفقه، وقرأ على أُبى بن كعب، ثم خالفهما فى الفقه والقراءة جميعا.(١)

وقال بعض السلف: ما جاءنا عن رسول الله - ﷺ - قبلناه على الرأس والعين. وما جاءنا عن الصحابة - رضى الله عنهم - فنأخذ منه ونترك. وما جاءنا عن التابعين، فهم رجال ونحن رجال.(٢)

وهذا القول يروى عن الإمام أبى حنيفة رضى الله عنه.

وكان ابن عباس ينكر أشد الإنكار على من يرد سنة رسول الله ﷺ لقول قائل مهما تكن منزلته، ولو كان هو أبا بكر وعمر رضى الله عنهما.

وقد اشتد واحتد على من حاجوه برأى الشيخين فى مقابلة حديث نبوى فقال: توشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء! أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر!!

لم تضمن العصمة من الخطأ لأحد من الأمة كائنا من كان، لكن ضمنت العصمة لمجموع الأمة، فهذه الأمة لا تجتمع على ضلالة. ولهذا كانت العقائد والمبادئ والمفاهيم والأحكام الأساسية التى أجمعت عليها الأمة إجماعا يقينيا، وتوارثها خلفها عن سلفها بالتواتر العملى اليقينى، هى التى تمثل (ثوابت الأمة) فى اعتقادها وفكرها وسلوكها، وهى التى تجسد وحدة الأمة العقدية والعقلية

---

(١) الإحياء (١/ ٧٨، ٧٩) ط. بيروت.

(٢) نفسه ص٧٩.

والشعورية والعملية، وتحفظها من الذوبان، والتشتت إلى أمم وجماعات يجافى بعضها بعضا، بل قد يعادى بعضها بعضا، بل قد يقاتل بعضها بعضا.

وهذه هى (المنطقة المغلقة) من تراث الأمة، التى لا تقبل التطور ولا التجديد ولا الاجتهاد، وهى منطقة (محدودة) جدا، ولكنها مهمة جدا. فلولاها لضاعت الأمة، وذهبت هويتها، وانسلخت من جلدها.

وإذا كان عمل العقل المسلم فى فهم نصوص الدين وتفسيرها واستنباط الأحكام منها: جهدا بشريا قابلا للنقد والمناقشة، فأولى بقبول ذلك ما كان غير مرتبط بالدين من التراث، مثل: الفلسفة والتاريخ واللغة والأدب والفن، ونحوها، فمساحة النقد فيها أرحب بلا نزاع.

ونحن هنا نجد الناس - وخصوصا فى عصرنا - طائفتين على طرفى نقيض:

١- فطائفة تضفى على التراث - كل التراث - قدسية، تجعله فوق النقد، وفوق المساءلة، وفوق الاختبار، ويجب أن يؤخذ تراث السلف كله مأخذ القبول والتسليم، وأن نقول لكل رأى فيه: آمنا وصدقنا، ولكل حكم فيه: سمعنا وأطعنا.

٢- وفى مقابل هذه الطائفة: طائفة أخرى على عكسها تماما، تريد أن تلغى التراث كله لو أمكنها، وتهيل التراب عليه، وتبدأ من جديد، كما تبدأ الأمم التى ليس لها حضارة ولا تاريخ، وكما يبدأ الفرد الذى أصيب بفقد الذاكرة، فليس له ماض يرجع إليه، إنما هو ابن يومه، ولا علاقة له بأمسه.

والموقف العادل الراشد هو الموقف الوسط بين الفئتين أو الطائفتين. ويتمثل هذا الموقف أساسا فى التفريق بين الوحى الإلهى والتراث البشرى، فما كان من الوحى الإلهى، من نص قرآنى أو نبوى صحيح الثبوت صريح الدلالة، ليس له معارض من الشرع أو العقل، فالواجب الإذعان له واتباعه.

وما كان من أفهام البشر للوحى الإلهى من القرآن والسنة، فمن حقنا أن نناقشه، وأن نأخذ منه وندع، ولكن وفق الأصول المرعية، لا اتباعا للأهواء، فإن اتباع الهوى يعمى ويصم ﴿ **وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ** ﴾ [القصص: ٥٠] وإذا كان القول من عالم ثقة فى علمه ودينه، ورضيه أهل الإسلام: فلا ينبغى التسرع فى رد قوله، بل ينبغى أن يحمل قوله على محمل حسن مقبول، ما أمكن ذلك.

فالعالم المُقْتَدَى به، المقبول عند الأمة، يفترض فى مثله ألا يخالف الكتاب والسنة إلا من خطأ أو غفلة، فلهذا يدفعنا حسن الظن به إلى التماس المخارج المقبولة لتأويل كلامه بما يليق به وبسيرته ومنهجه، دون اعتساف أو تكلف.

فإذا لم يتهيأ ذلك، فلا يسعنا إلا أن نحكم على قوله أو سلوكه بالخطأ، لأنه بشر مجتهد غير معصوم، دون أن نتهمه فى نيته، أو نجرِّحه فى دينه، أو نحقر من شأنه.

يقول ابن تيمية:

«الغلط – مع حسن القصد وسلامته، وصلاح الرجل وفضله ودينه، وزهده وورعه وكراماته – كثير جدا. فليس من شرط ولى الله أن يكون معصوما من الخطأ والغلط، بل ولا من الذنوب.

وأفضل أولياء الله بعد الرسل أبو بكر الصديق رضى الله عنه، قد ثبت فى الصحيح أن النبى ﷺ قال له لما عبر الرؤيا: «أصبت بعضا وأخطأت بعضا»[1]» اهـ.

ومن ذلك تعليق ابن تيمية على ما جاء عن الشبلي رحمه الله: أنه سمع قارئا يقرأ قوله تعالى: ﴿**مِنكُم مَّن يرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يرِيدُ الآخِرَةَ**﴾[آل عمران: ١٥٢] فصرخ. وقال: أين من يريد الله؟!

قال: فيحمد منه كونه أراد الله، ولكن غلط فى ظنه أن الذين أرادوا الآخرة ما أرادوا الله. وهذه الآية فى أصحاب النبى ﷺ الذين كانوا معه بأحد. وهم أفضل الخلق، فإن لم يريدوا الله، أفيريد الله من هم دونهم كالشبلى وأمثاله؟![2]

إذا كانت البدعة عن خطأ فى الاجتهاد:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

وقد كان النبى ﷺ يقول فى الحديث الصحيح فى خطبة يوم الجمعة: «خير الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها،

---

(١) الاستقامة لابن تيمية بتحقيق د. رشاد سالم ج٢ ص ٩٣

(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٠٧

وكل بدعة ضلالة»، ولم يقل: (وكل ضلالة فى النار) بل يضل عن الحق من قصد الحق، وقد اجتهد فى طلبه فعجز عنه فلا يعاقب، وقد يفعل بعض ما أمر به فيكون له أجر على اجتهاده، وخطؤه الذى ضل فيه عن حقيقة الأمر مغفور له.

وكثير من مجتهدى السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأى رأوه، وفى المسألة نصوص لم تبلغهم.

وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل فى قوله: ﴿**رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾ [البقرة: ٢٨٦] وفى الصحيح: أن الله قال: (قد فعلت) وبسط هذا له موضع آخر.(١)

موقف المعاصرين من التراث:

ويسرنى أن أنقل هنا كلمة عميقة مضيئة لصديقنا الأستاذ عبد الحليم أبو شقة رحمه الله ذكرها فى كتابه القيم تحت الطبع (نقد العقل المسلم) تحدث فيها عن موقف المعاصرين من التراث على اختلاف مشاربهم وألوانهم: قال:

إن التراث وقع بين قاتلين ثلاثة: مبغض يقتله بحقده عليه، وجاهل يقتله بمسخه له، ومستسلم يقتله بقلة فهمه. وحديثنا هنا خاص بالفريق الثالث، فهو أولى الثلاثة – فى نظرنا – بالحديث، حيث إن دوره فى المسخ ساعد على تجهيل الفريق الثانى، أما الفريق الأول فهو أحد اثنين: إما مبغض نتيجة تصور خاطىء للتراث، فهذا قد يفيده التصحيح، وإما مبغض حاقد على العلم وأهله، فهذا لا نملك معه شيئا.

والخضوع للتراث درجات بعضها فوق بعض كما يلى:

الدرجة الأولى: من آتاه الله حظا من الجرأة على البحث والنظر، فإذا هداه الله لرأى توقف وتخوف، ولا يطمئن له قلب حتى يعرف أن أحدا ما من السابقين قد قال به أو قريبا منه، وإلا توقف عن إعلان رأيه تماما.

الدرجة الثانية: من آتاه الله حظا من العلم، واطلع على رأى للسلف فى

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ١٩ ص ١٩١ – ١٩٢.

قضية كبيرة يخالف رأى الجمهور، فتوقف وتخوف، ولم يعلن هذا الرأى للناس، وإنما اكتفى بالإسرار به لخواص منهم، برغم اقتناعه بوجاهه الرأى وأحقيته بالدراسة والتمحيص، وذلك لا بقصد مزيد من الدراسة، والتمحيص فى دائرة ضيقة قبل الإعلان على عامة الناس، بل خوفا من أن يرمى بالخروج عن دائرة الإجماع.

الدرجة الثالثة: من يقف عند حدود آراء الأئمة المعتبرين (سواء أصحاب المذاهب الأربعة أم غيرهم) وهو يحسب أنه بلغ أقصى درجات التحرر لعدم وقوفه عند الأئمةالأربعة.

الدرجة الرابعة: من يقف عند حدود المذاهب الأربعة، ويظل يبذل أقصى الجهد فى المقارنة بينها لاختيار أقواها دليلا.

الدرجة الخامسة: من يقف عند مذهب بعينه، لكن يتعرف على جميع الأقوال فى إطار المذهب، ولا يكتفى بالوقوف عند الرأى المفتى به.

الدرجة السادسة: من يقف عند الرأى المفتى به فى المذهب الذى اختاره.

الدرجة السابعة: من يقف عند رأى المتأخرين، بل آخر المتأخرين من علماء المذهب ولا يتعداه مخافة التهلكة؛ أى أنه يقلد المقلدين، وهذا هو الدرك الأسفل فى التقليد، ويصدق عليه قوله تعالى: ﴿ **قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ** ﴾[الزخرف: ٢٣]، وهذا خطأ حتى ولو كان المتبع هو الحق الذى أنزله الله تعالى.

وهذه الدرجات جميعا، حتى الدرجة العليا منها، لا يمكن لعقيدة حية أو لشريعة سامية أن تتمشى وتعيش فى إطارها. . . لا يمكن أن تعيش العصر، أو تواجهه أو توجهه، ولا يمكن أن يصدر عن رجال لا يتعدون هذه الدرجات اجتهاد حقيقى، أو إبداع صادق أصيل.

والدرجة العليا لو أن صاحبها إذا لم يطمئن أعاد النظر والبحث، ثم أضاف حوارا جادا مع عالم أو أكثر ممن يثق بهم(وسيأتى للحوار موضع فى هذا الكتاب)، بغية مزيد من التحقيق، فإذا اطمأن إلى اجتهاده أعلنه للناس – لو أنه فعل ذلك لنجا من أسر التقليد وأفاد الأمة باجتهاده.

ونتساءل هنا: هل المطلوب هو العودة إلى (رأى السلف) والسلفيين، أم

العودة إلى (منهج السلف) لنطبقه؟ (هذا أسلم ولكنه بحاجة إلى اكتشاف – وسيأتى الحديث عن هذا المنهج) أم العودة إلى الهدى الإلهى لنسترشد به؟ هذا هو الأصح. ومنهج السلف ورأى السلف أو آراؤهم لابد منها كمعينات فى دراسة الهدى الإلهى.

وإذا كانت السلفية هى التمسك بما كان عليه السلف، ولا شك أن أصلح السلف هم صحابة رسول الله ﷺ، فننظر ماذا كان منهجهم؟ ومنهجهم عموما هو الاعتماد فى كل أمر على هدى الكتاب والسنة، والاستيثاق من صحة دلالة النص الشرعى.

أبو موسى الأشعرى يطرق باب عمر بن الخطاب ثلاث مرات فلا يؤذن له فينصرف، فلما لقيه عمر بن الخطاب سأله، فذكر له حديث الاستئذان ثلاثا، فما ترك عمر أبا موسى حتى أتاه بمن يؤيد سماع ذلك من رسول الله – ﷺ – حتى تزداد الثقة فى الدليل.

وكانوا إذا طرقهم أمر جديد تشاورا وتحاورا وأعملوا عقولهم، واجتهدوا رأيهم، ومضوا على بركة الله، مثل موضوع جمع القرآن وتقسيم أرض السواد (ريف العراق) بعد الفتح. انتهى.

٣- وجوب الاعتدال فى تقويم تراثنا الدينى والفكرى:

والاعتدال فى تقويم تراثنا الصوفى والكلامى والفقهى والأثرى هو المطلوب والمحمود. فتوزن هذه المواريث كلها بما لها وما عليها بالقسط. ويفصل بين طوائفها واتجاهاتها بالحق، فيعطى كل منها حكمه الخاص به لا يتعداه، دون تعصب لفئة، أو تعصب ضد أخرى. بل كما أمرنا الله عز وجل أن نكون شهداء بالقسط مع من نحب، ومع من نكره، كما قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ** ﴾[النساء: ١٣٥] وقال: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ** ﴾[المائدة: ٨].

وهذا هو موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من «التصوف والصوفية» فقد بيّن

تنازع الناس فى طريقهم، ما بين مبالغ فى التعظيم، ومبالغ فى الذم والإنكار. قال: فطائفة ذمّت «الصوفية والتصوف» وقالوا: إنهم مبتدعون، خارجون عن السنة، ونُقل عن طائفة من أهل الفقه والكلام.

وطائفة غلت فيهم، وادعوا أنهم أفضل الخلق، وأكملهم بعد الأنبياء، وكلا طرفى هذه الأمور ذميم.

و «الصواب» أنهم مجتهدون فى طاعة الله، كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم (السابق) المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم (المقتصد) الذى هو من أهل اليمين، وفى كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطىء، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب.

ومن المنتسبين إليهم من هو (ظالم لنفسه)، عاص لربه.

وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة، ولكن عند المحققين من أهل التصوف ليسوا منهم، كالحلاج مثلا. فإن أكثر مشايخ الطريق أنكروه، وأخرجوه عن الطريق مثل: الجنيد بن محمد سيد الطائفة وغيره. كما ذكر ذلك الشيخ أبو عبد الرحمن السلمى فى «طبقات الصوفية»، وذكره الحافظ أبو بكر الخطيب فى تاريخ بغداد.

فهذا أصل التصوف. ثم إنه بعد ذلك تشعب وتنوع، وصارت الصوفية «ثلاثة» أصناف: صوفية الحقائق، وصوفية الأرزاق، وصوفية الرسم.

فأما «صوفية الحقائق» فهم الذين وصفناهم.

وأما «صوفية الأرزاق» فهم الذين وقفت عليهم الوقوف، كالخوانك، فلا يشترط فى هؤلاء أن يكونوا من أهل الحقائق، فإن هذا عزيز، وأكثر أهل الحقائق لا يتصفون بلزوم الخوانك، ولكن يشترط فيهم ثلاثة شروط:

أحدها: العدالة الشرعية بحيث يؤدون الفرائض، ويجتنبون المحارم.

والثانى: التأدب بآداب أهل الطريق، وهى الآداب الشرعية فى غالب الأوقات، وأما الآداب البدعية والوضعية فلا يلتفت إليها.

والثالث: أن لا يكون أحدهم متمسكا بفضول الدنيا.

فأما من كان جَمَّاعا للمال، أو كان غير متخلق بالأخلاق الحميدة، ولا يتأدب بالآداب الشرعية، أو كان فاسقا، فإنه لا يستحق ذلك.

وأما «صوفية الرسم» فهم المقتصرون على النسبة، فهمّهم فى اللباس والآداب الوضعية، ونحو ذلك. فهؤلاء فى الصوفية بمنزلة «الذى يقتصر على زى أهل العلم وأهل الجهاد، ونوع ما من أقوالهم وأعمالهم، بحيث يظن الجاهل حقيقة أمره أنه منهم وليس منهم».(١) اهـ

وهذا الموقف هو أعدل المواقف وأصوبها وأبعدها عن الإفراط والتفريط، فليس من العدل تجريدهم من كل فضيلة، واتهامهم بكل نقيصة، كما يفعل ذلك المتعصبون عليهم، الذين يلقون على كاهلهم أوزار البدع والانحرافات التى كدرت صفاء الإسلام، ولوثت حياة المسلمين. وكثير من هؤلاء ممن ينسبون أنفسهم إلى مدرسة ابن تيمية، وقد رأينا عدله ووسطيته فيهم.

وهذا فى الواقع ليس من الإنصاف، فكل الفئات من المتكلمين والمتفقهين والمحدثين كالمتصوفين. لهم وعليهم. ولا تخلو فئة من هؤلاء من غلو أو تقصير فى بعض الأمور. والمتقدمون فى كل فئة خير من المتأخرين فى الجملة، فالقرون الأولى هى خير قرون هذه الأمة، وكل من كان قريبا من هذه القرون فهو أقرب إلى هدى الرسول وأصحابه، وإلى منهج الإسلام القويم.

وللصوفية جهودهم وآثارهم فى نشر الإسلام بين الكفار، وفى التربية الروحية بين المسلمين، ولهم أخطاء وانحرافات. والمخلصون منهم مثابون على حسناتهم، معذورون فى أخطائهم، بل مأجورون فيها إذا كانت بعد تحرّ واجتهاد.

وعلى هذا المنهج سار شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم، فقوّما ميراث القوم بميزان الكتاب والسنة. فقبلوا منه وردّوا، وأخذوا وتركوا.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، رسالة الصوفية والتصوف، ج ١١ ص ١٧ – ١٩

تجد ذلك واضحا فى رسائل ابن تيمية وفتاويه المتعلقة بالتصوف والسلوك وقد بلغت مقدار مجلدين[1] فى مجموع فتاويه التى بلغت خمسة وثلاثين مجلدا، وطبعت بالرياض.

ونجده فى كتب ابن القيم المتعلقة بهذا الجانب مثل «الداء والدواء» و «عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين» و «باب الهجرتين وطريق السعادتين» وغيرهما مما يبحث فى هذه النواحى، وأعظمها وأجمعها ولا شك «مدارج السالكين. شرح منازل السائرين».

نجد ابن تيمية يثنى على سيد الطائفة الجنيد، وعلى أبى سليمان الدارانى، وأمثالهما من متقدمى الصوفية.

ويمتدح الشيخ عبد القادر الجيلانى، ويشرح بعض فقرات من كتابه «فتوح الغيب» شرحا يبرز فضل الشيخ ومكانه من العلم ومعرفة الطريق، ويحمل بعض ما فيها على أحسن المحامل، ما وجد لذلك سبيلا.

ولكنه بجوار ذلك ينكر أشد الإنكار مذهب ابن عربى وابن سبعين والتلمسانى وغيرهم من القائلين بوحدة الوجود، ويرى أن مذهبهم يناقض الإسلام، بل الأديان قاطبة.

وبهذا كان موقفه وسطا وعدلا، ليس مع الذامّين للصوفية بإطلاق. ولا المادحين لهم بإطلاق، بل عاب هؤلاء وهؤلاء. وجعل مقياس الصواب والخطأ، والاستقامة والانحراف فى ذلك، هو القرب من كتاب الله تعالى، ومن هدى الرسول وصحابته وتابعيهم بإحسان، أو البعد عنه. قال:

«والصواب: للمسلم أن يعلم أن خير الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وخير القرون القرن الذى بعث فيهم، وأن أفضل الطرق والسبل إلى الله ما كان عليه هو وأصحابه، ويعلم من ذلك أن على المؤمنين أن يتقوا الله

---

(١) هما المجلدان ١١، ١٢ من مجموع الفتاوى.

بحسب اجتهادهم ووسعهم، كما قال تعالى: ﴿ **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** ﴾[التغابن: ١٦] وقال: ﴿ **لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا** ﴾[البقرة: ٢٨٦] وقال ﷺ: «ما أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»(١).

«وإن كثيرا من المؤمنين المتقين – أولياء الله – قد لا يحصل لهم من كمال العلم والإيمان ما حصل للصحابة، فيتقى الله ما استطاع، ويطيعه بحسب اجتهاده، فلابد أن يصدر منه خطأ، إما فى علومه وأقواله، وإما فى أعماله وأحواله، ويثابون على طاعتهم، ويغفر لهم خطؤهم، فإن الله تعالى قال: ﴿ **آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ * لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا** ﴾[البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦] قال الله تعالى: قد فعلت(٢).

«فمن جعل طريق أحد من العلماء والفقهاء، أو طريق أحد من العبّاد والنّساك أفضل من طريق الصحابة، فهو مخطىء، ضالّ مبتدع، ومن جعل كل مجتهد فى طاعة أخطأ فى بعض الأمور مذموما معيبا ممقوتا، فهو مخطىء ضالّ مبتدع».

«ثم الناس فى الحب والبغض والموالاة والمعاداة هم أيضا مجتهدون يصيبون تارة، ويخطئون تارة، وكثير من الناس إذا علم من الرجل ما يحبه، أحب الرجل مطلقا، وأعرض عن سيئاته، وإذا علم منه ما يبغضه أبغضه مطلقا وأعرض عن حسناته»(٣).

٤- نقد الآراء لا يعنى الطعن فى أصحابها:

وإذا كان نقد الآراء والأقوال المنقولة عن السلف – ناهيك بالخلف –

---

(١) متفق عليه. عن أبى هريرة، رواه البخارى (٧٢٨٨) ومسلم (٦٣٣٧).

(٢) رواه مسلم عن ابن عباس.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ج ١١ ص ١٤ – ١٥.

مشروعا، بل قد يكون واجبا فى بعض الأحيان، فلا يعنى هذا أن يصل النقد إلى حد الطعن فى الأشخاص، والتجريح لهم، فهذا توجه مذموم ومرفوض فى ميزان الشرع، لعدة أسباب:

١- أن الإسلام شرع الاجتهاد فى الدين لكل من هو أهله، فمن اجتهد فى فهم القرآن أو السنة وفق علمه وثقافة عصره، واستفرغ فى ذلك وسعه، فقد بذل ما عليه، ولم يكلفه الله أن يصيب الحق، فإن أصابه فله أجران، ون أخطأه فله أجر واحد، وهو أجر التحرى وبذل الجهد، فلم يكتف بأن جعله مقدورا، بل جعله مأجورا.

بل إن القرآن الكريم ذكر لنا قضية حكم فيها نبيان من أنبياء الله تعالى ورسله الكرام، ففهمها أحدهما وأصاب الحق فيها، ولم يصب الآخر، ومع هذا أثنى القرآن على كل منهما، كما قال تعالى: ﴿ **وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا** ﴾ [الانبياء: ٧٨، ٧٩].

٢- أن الثواب والعقاب فى الإسلام مبنيان - أساسا - على النية والقصد فما قصد به وجه الله تعالى، فهو خير وبر، وهو قربة وعبادة، وما قصد به حب الدنيا أو حب الذات واتباع الهوى، فهو من عل الشيطان. وقد قال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه» متفق عليه عن عمر.

ونحن نفترض حسن النية وقصد الخير، فيمن يشتغلون بعلوم الشرع، ويعملون فى ساحة الدين، تحسينا للظن بهم، وحملا لحالهم على الصلاح، ولم نؤمر أن نكشف عن دخائلهم، وليس فى وسعنا لو أردناه، إنما أمرنا أن نحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر. فهم موكولون إلى نياتهم.

٣- أن الرأى الذى ننقده اليوم - فى القرن الخامس عشر الهجرى. . والقرن

الحادى والعشرين الميلادى – بمنطقنا اليوم، وبما لدينا من معلومات تتزايد وتتضاعف يوما بعد يوم فى عصر (انفجار المعرفة) و (ثورة المعلومات) ربما كان فى عصره وفى بيئته رأيا صالحا وسديدا ومتقدما، وربما أدى مهمته فى مكانه وزمانه. وليس من العدل أن نحاكم رأيا له عشرة قرون أو بضعة عشر قرنا، بمنطق عصرنا، وندينه ونجرح قائله، فهذا من الظلم المبين. إنما أن يوضع كل قول وكل رأى وفكر فى إطاره التاريخى فى زمانه ومكانه وملابساته، ونحكم له أو عليه ضمن هذا الإطار. فقد ننتهى إلى أن هذا الرأى كان صالحا فى ذلك الزمان، ولم يعد صالحا اليوم. ولهذا قال الفقهاء: لا ينكر تغير الأحكام يتغير الزمان.

٤– أن المنقود بشر غير معصوم، والناقد أيضا بشر غير معصوم، وما يدرينا لعل الصواب مع المنقود، ولعل الخطأ مع الناقد. فليخفف الناقد من غلوائه، وليتواضع قليلا، وليعلم أن أحدا لم يؤت الحقيقة كلها، ولا الحكمة كلها، وقد قال الله عز وجل: ﴿ **وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً** ﴾[الإسراء:٨٥] .

وقال الشافعى رضى الله عنه:

كلما أدبنى الدهـــ ر أرانى نقص عقـــلى

وأرانى ازددت علما زادنى علما بجهـــلى

وهذا الخُلق – خلق التواضع – هو من شيمة العلماء الأصلاء، لا الدخلاء، فهو – وإن ارتقى فى العلم ما ارتقى – يعتقد أنه ينقصه الكثير، ويسأل الله المزيد، كما قال تعالى لرسوله: ﴿ **وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً** ﴾[طه: ١١٤] .

وكم من علماء كانوا متمسكين بآراء ظلوا طوال عمرهم مؤمنين بها، داعين إليها، ذائدين عنها، مخاصمين لمعارضيها، وفى آخر حياتهم أعرضوا عنها، وآمنوا بضدها، كما رأينا ذلك عند إمام الحرمين الجوينى، وأبى حامد الغزالى، وفخر الدين الرازى وغيرهم من كبار متكلمى الأشاعرة، الذين خاضوا لجج التأويل، ثم انتهوا فى آخر حياتهم إلى رأى السلف رضى الله عنهم فى التسليم وترك التأويل.

٥– أن من القيم الرفيعة المأمور بها فى ديننا، والمتوازنة عندنا: أن نكون

عدولا حتى مع خصومنا، ولو كانوا كفارا معادين لنا، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة:٨].

ولهذا تعامل أئمتنا وعلماؤنا الكبار مع مخالفيهم بالعدل والاعتدال، بل بالحب والإخاء، ولم تدفعهم المخالفة فى الرأى أو المذهب إلى الخصومة أو الطعن والتجريح، وسع بعضهم بعضا، وصلى بعضهم وراء بعض.

حتى الخلفاء الراشدون - والسلطة بأيديهم - كانوا يحترمون آراء الآخرين، ولا يجبرون الناس على اتباع آرائهم، وإن كانوا يرونها صوابا.

عن عمر أنه لقى رجلا فقال: ما صنعت (فى قضية له)؟

فقال: قضى على وزيد بكذا.

فقال: عمر: لو كنت أنا لقضيت بكذا.

قال: فما يمنعك والأمر إليك ؟

قال: لو كنت أردك إلى كتاب الله أو إلى سنة رسول الله ﷺ لفعلت، ولكنى أردك إلى رأيى، والرأى مشترك.

فلم ينقض ما قال على وزيد (وهو يرى خلاف ما ذهبا إليه)[1].

قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله (يعنى أحمد بن حنبل) يسأل عن رجل يقدم وعليه جلود الثعالب أو غيرها من جلود الميتة المدبوغة.

فقال: إن كان لبسه وهو يتأول «أيما إهاب دبغ فقد طهر»[2] فلا بأس أن تصلى خلفه.

قيل له: فتراه أنت جائزا؟

---

(١) جامع بيان العلم (٢/٥٩).

(٢) حديث نبوى رواه أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه عن ابن عباس، وصححه فى صحيح الجامع الصغير (٢٧١١) ومعنى أنه يتأول الحديث: أى يعممه بحيث يشمل أهاب الميته إذا دبغ.

قال: لا، نحن لا نراه جائزا لقول النبى ﷺ «لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب[1]» ولكنه إذا كان يتأول فلا بأس أن يصلى خلفه.

قيل له: كيف وهو مخطئ فى تأويله، ليس من تأول كمن لا يتأول. ثم قال: كل من تأول شيئا جاء عن النبى ﷺ وعن أصحابه أو عن أحدهم فذهب إليه، فلا بأس أن يصلى خلفه، وإن قلنا نحن خلافه من وجه آخر لأنه قد تأول[2].

يعنى الإمام أحمد: أنه يحترم صاحب الرأى الآخر، وإن كان يخالفه، مادام ذلك الرأى مؤسسا على تأويل وموقف علمى. وهذا هو التسامح الذى يليق بأمثال أحمد رضى الله عنه.

نموذج لتقويم ما جاء عن السلف عن ابن تيمية:

وأود أن أذكر هنا نموذجا يبين لنا كيف يكون التقويم العادل لما ينقل عن السلف رضوان الله عليهم، دون طعن عليهم أو تجريح لهم، وهو مأخوذ ملخصا من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية.

وسئل الشيخ رحمه الله عما ذكر الأستاذ القشيرى فى (باب الرضا) عن الشيخ أبى سليمان أنه قال: (الرضا: ألا يسأل الله الجنة، ولا يستعيذ من النار)[3] فهل هذا الكلام صحيح؟

فأجاب: الحمد لله رب العالمين: الكلام على هذا القول من وجهين:

أحدهما: من جهة ثبوته عن الشيخ.

والثانى: من جهة صحته فى نفسه وفساده.

أما المقام الأول فينبغى أن يعلم أن الأستاذ أبا القاسم (القشيرى) لم يذكر عن الشيخ أبى سليمان بإسناد، وإنما ذكره مرسلا عنه، وما يذكره أبو القاسم فى

---

(١) رواه النسائى.

(٢) فتح البر فى الترتيب الفقهى لتمهيد ابن عبد البر (٣/ ٦٨١).

(٣) الرسالة القشيرية ج٢ ص٤٢٥ د. عبدالحليم محمود.

رسالته عن النبى ﷺ والصحابة والتابعين والمشايخ وغيرهم – تارة يذكره بإسناد، وتارة يذكره مرسلا، وكثيرا ما يقول: وقيل كذا. ثم الذى يذكره بإسناد، تارة يكون إسناده صحيحا، وتارة يكون ضعيفا، بل موضوعا. وما يذكره مرسلا ومحذوف القائل أولى.

وهذا كما يوجد ذلك فى مصنفات الفقهاء. فإن فيها من الأحاديث والآثار ما هو صحيح. ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما هو موضوع.

فالموجود فى «كتب الرقاق والتصوف» من الآثار المنقولة فيها الصحيح، وفيها الضعيف، وفيها الموضوع.

وهذا الأمر متفق عليه بين جميع المسلمين، لا يتنازعون أن هذه الكتب فيها هذا وفيها هذا.

بل نفس الكتب المصنفة فى «التفسير» فيها هذا وهذا.

بل إن أهل الحديث أقرب إلى معرفة المنقولات، وفى كتبهم هذا وهذا، فكيف غيرهم؟

والمصنفون قد يكونون أئمة فى الفقه أو التصوف أو الحديث، ويروون هذا تارة، لأنهم لم يعلموا أنه كذب، وهو الغالب على أهل الدين، فإنهم لا يحتجون بما يعلمون أنه كذب.

وتارة يذكرونه وإن علموا أنه كذب، إذ قصدهم رواية ماروى فى ذلك الباب، ورواية الأحاديث المكذوبة – مع بيان كونها كذبا – جائز.

وأما روايتها – مع الإمساك عن ذلك – رواية عمل، فإنه حرام عند العلماء، كما ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ – أنه قال: «من حدّث حديثا هو يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين»[1].

وقد فعل كثير من العلماء متأولين أنهم لم يكذبوا، وإنما نقلوا ما رواه

---

(١) رواه مسلم فى مقدمة صحيحه.

غيرهم، وهذا يسهل إذ رووه لتعريف أنه روى، لا لأجل العمل به، ولا الاعتماد عليه.

و«المقصود هنا» أن ما يوجد فى «الرسالة» وأمثالها: من كتب الفقهاء والصوفية وأهل الحديث من المنقولات عن النبى - ﷺ - وغيره من السلف فيه الصحيح والضعيف والموضوع.

فالصحيح الذى قامت الدلالة على صدقه، والموضوع الذى قامت الدلالة على كذبه، والضعيف الذى رواه من لم يعلم صدقه، إما لسوء حفظه، وإما لاتهامه، ولكن يمكن أن يكون صادقا فيه، فإن الفاسق قد يصدق، والغالط قد يحفظ.

وغالب أبواب «الرسالة» فيها الأقسام الثلاثة. ومن ذلك: «باب الرضا» فإنه ذكر عن النبى ﷺ أنه قال: «ذاق طعم الإيمان من رضى بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد ﷺ نبيا». وهذا الحديث رواه مسلم فى صحيحه، وإن كان الأستاذ لم يذكر أن مسلما رواه، لكنه رواه بإسناد صحيح.

وذكر فى أول هذا الباب حديثا ضعيفا - بل موضوعا - وهو حديث جابر الطويل الذى رواه من حديث الفضل بن عيسى الرقاشى عن محمد بن المنكدر عن جابر، فهو وإن كان أول حديث ذكره فى الباب، فإن أحاديث الفضل بن عيسى من أوهى الأحاديث وأسقطها، ولا نزاع بين الأئمة أنه لا يعتمد عليها، ولا يحتج بها».

«وكذلك ما ذكره من الآثار، فإنه قد ذكر آثارا حسنة بأسانيد حسنة».

«وفيما ذكره آثار ضعيفة مثل ما ذكره معلقا. قال: وقيل: قال موسى: إلهى دلنى على عمل إذا عملته رضيت عنى. فقال: إنك لا تطيق ذلك. فخر موسى ساجدا متضرعا، فأوحى الله إليه: يا بن عمران، رضائى فى رضاك عنى».

فهذه الحكاية الإسرائيلية فيها نظر، فإنه قد يقال: لا يصلح أن يحكى

مثلها عن موسى بن عمران. ومعلوم أن هذه الإسرائيليات ليس لها إسناد، ولا يقوم بها حجة فى شيء من الدين، إلا إذا كانت منقولة لنا نقلا صحيحا».

«وإذا تبين أن فيما ذكره مسندا ومرسلا ومعلقا ماهو صحيح وغيره. فهذه الكلمة لم يذكرها عن ابى سليمان إلا مرسلا. وبمثل ذلك لا تثبت عن أبى سليمان باتفاق الناس، فإنه وإن قال بعض الناس: إن المرسل حجة، فهذا لم يعلم أن المرسل هو مثل الضعيف وغير الضعيف. فأما إذا عرف ذلك فلا يبقى حجة باتفاق العلماء. كما أنه تارة يحفظ الإسناد، وتارة يغلط فيه».

وهذا الجنس ونحوه من علم الدين، قد التبس عند أكثر المتأخرين حقه بباطله، فصار فيه من الحق ما يوجب قبوله، ومن الباطل ما يوجب رده، وصار كثير من الناس على طرفى نقيض.

قوم كذبوا به كله لما وجدوا فيه من الباطل.

وقوم صدقوا به كله لما وجدوا فيه من الحق.

وإنما الصواب التصديق بالحق، والتكذيب بالباطل، وهذا تحقيق لما أخبر به النبى ﷺ ركوب هذه الأمة سنن من قبلها حذو القذّة بالقذّة.

فإن أهل الكتابين لبسوا الحق بالباطل، وهذا هو التبديل والتحريف الذى وقع فى دينهم. بهذا يتغير الدين بالتبديل تارة، وبالنسخ أخرى، وهذا الدين لا ينسخ أبدا، لكن يكون فيه من يدخل من التحريف والتبديل والكذب والكتمان ما يلبس به الحق بالباطل، ولابد أن يقيم الله من تقوم به الحجة خلفا عن الرسل، فينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فيحق الله الحق، ويبطل الباطل، ولو كره المشركون.

فالكتب المنزلة من السماء، والآثارة من العلم المأثورة عن خاتم الأنبياء، يميز الله بها الحق من الباطل، ويحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه.

«قال أبو يوسف رحمه الله وهو أجل أصحاب أبى حنيفة، وأول من لقب قاضى القضاة: لما اجتمع بمالك وسأله عن هذه المسائل، وأجابه مالك بنقل أهل

المدينة المتواتر، رجع أبو يوسف إلى قوله. وقال: لو رأى صاحبى مثل ما رأيت لرجع مثل ما رجعت. فقد نقل أبو يوسف أن مثل هذا النقل حجة عند صاحبه أبى حنيفة كما هو حجة عند غيره، لكن أبو حنيفة لم يبلغه هذا النقل، كما لم يبلغه ولم يبلغ غيره من الأئمة كثير من الحديث. فلا لوم عليهم فى ترك ما لم يبلغ علمه.

وكان رجوع أبى يوسف إلى هذا النقل كرجوعه إلى أحاديث كثيرة اتبعها هو وصاحبه محمد. تركا بها قول شيخهما، لكن لم تبلغه.

ومن ظن بأبى حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره، فقد أخطأ عليهم، وتكلم إما بظن، وإما بهوى، فهذا أبو حنيفة يعمل بحديث التوضؤ بالنبيذ فى السفر مخالفة للقياس، وبحديث القهقهة فى الصلاة، مع مخالفته للقياس، لاعتقاده صحتهما، وإن كان أئمة الحديث لم يصححوهما.

قد بينا هذا فى رسالة «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» وبينا أن أحدا من أئمة الإسلام لا يخالف حديثا صحيحا بغير عذر، بل لهم نحو من عشرين عذرا، مثل أن يكون أحدهم لم يبلغه الحديث، أو بلغه من وجه لم يثق فيه، أو لم يعتقد دلالته على الحكم، أو اعتقد أن الدليل قد عارضه ماهو أقوى منه، كالناسخ أو ما يدل على الناسخ، وأمثال ذلك. والأعذار يكون العالم فى بعضها مصيبا فيكون له أجران، ويكون فى بعضها مخطئا بعد اجتهاده فيثاب على اجتهاده، وخطؤه مغفور له، لقوله تعالى: ﴿ **ربنا: لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا** ﴾ وقد ثبت فى الصحيح أن الله استجاب هذا الدعاء وقال: «قد فعلت»، ولأن العلماء ورثة الأنبياء، وقد ذكر الله عن داود وسليمان أنهما حكما فى قضية، وأنه فهَّمها أحدهما ولم يعب الآخر، بل أثنى على كل واحد منها بأنه آتاه حكما وعلما فقال: ﴿ **وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلاًّ آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا** ﴾[الانبياء: ٧٨، ٧٩][1].

---

(١) مجموع الفتاوى ج٢٠ ص٣٠٤، ٣٠٥.